الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٢١**

الاثنين، ١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

البند ٨ (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ديسيما وليامز، رئيسة وفد غرينادا.

السيدة وليامز (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني مخاطبة الدورة السابعة والستين للجمعية العامة بالنيابة عن السيد تيلمان جي. طوماس، رئيس وزراء غرينادا، و شعب غرينادا.

إن غرينادا تشيد بأعمال الأمم المتحدة خلال العام الماضي، مع الثناء بشكل خاص على قيادة ورئاسة الرئيس المنتهية ولايته، الدبلوماسي القطري السيد ناصر عبد العزيز النصر. ونحن نتطلع إلى المستقبل، فإننا نضع ثقتنا فيكم سيدي وفي فريقكم، ونتطلع لتوجيهكم للأعمال خلال هذه السنة، وفقا للموضوع العام المعنون ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“. ونعرب عن احترام غرينادا ودعمها بشكل كامل لأميننا العام المقتدر، السيد بان كي – مون، الذي نشكره على قيادته وخدمته بشكل مستمر للدول الأعضاء.

إن غرينادا تعيد الالتزام بلا تردد بمبادئ الأمم المتحدة، على النحو الوارد في الميثاق. والتزامنا واضح، على الصعيدين الدولي والوطني بقواعد المساواة والسلام والعدالة، وحقوق الإنسان والتعددية. خلال العام الماضي، صدقت غرينادا وأودعت صكوك تصديق لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن خلال التصديق على نظام روما الأساسي، أصبحت غرينادا الدولة العضو التي دخلت بعضويتها تلك المعاهدة حيز النفاذ. ويجسد ذلك التزامنا بمبدأ سيادة القانون، الذي يلقى صدى لدى كل مواطن من غرينادا، نتيجة لحماسنا لتحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب. كما ترحب غرينادا بإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصعيدين الوطني والدولي (القرار ١/٦٧) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، وتتوقع أن يشكل تعهدا طوعيا.

على الصعيد المحلي، صدق البرلمان في نيسان/أبريل، على قانون خاص بإنهاء العنف ضد المرأة وقانون لإصلاح السياسة العامة. وإدراكا منا، بأن إقرار قانون غير كاف في حد ذاته لتغيير السلوكات والممارسات الثقافية الراسخة في المجتمع، فقد شرعنا أيضا في تثقيف الجمهور و تعزيز قدرات الإدارات الحكومية ضمن جملة أمور أخرى. وسوف نواصل على ذلك الطريق لضمان حقوق الناس، لأننا مقتنعون بأن القانون والأمن هما شرطان لا غنى عنهما لتسهيل التسوية السلمية للمنازعات، التي تشكل في حد ذاتها الأساس لبيئة دولية سلمية. وفي الواقع، تساعد سيادة القانون كلا من الديمقراطية والحكم الرشيد، والإدماج الاجتماعي، وحل المنازعات والتنمية والتقدم الإجمالي المستدام، في داخل بلداننا وفي إطار المنظومة الدولية.

إن غرينادا دولة جزرية صغيرة نامية. وكانت الطبيعة سخية جدا معنا، وشعبنا شعب يعمل بجد و متحمس للغاية، على نحو استثنائي. ومع ذلك فقد تم تقويض ما جادت به الطبيعة وجهودنا الذاتية من قبل إعصاري إيفان في عام ٢٠٠٤ وإميلي في عام ٢٠٠٥ ، ووقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠٠٨. ورغم ذلك، فإننا لا نزال نثق بأن ثمة طريق للنجاح أمامنا، اعتمادا على جهودنا الذاتية وبدعم من المجتمع الدولي وهذه المنظمة العظيمة.

من وجهة نظر غرينادا، جرى تسليط الضوء خلال العام الماضي على الالتزام السياسي الدولي المتجدد بالتنمية المستدامة وبالفعل، لا يزال الاهتمام بها يتزايد ويحظى بزخم.

إن التنمية المستدامة هي إحدى أولوياتنا المعلنة في غرينادا. إنها أولوية هذه السنة منذ أن أعلن الأمين العام أنها ستكون البند رقم واحد على جدول أعماله خلال فترة ولايته الثانية، وأنت أيضا، يا سيدي، أعلنت أنها أولوية.

أيد، في حزيران/يونيه، أكثر من ١٢٠ من رؤساء الدول والحكومات نموذج التنمية المستدامة في ريو، وجاء في الوثيقة الختامية، المعنونة ”المستقبل الذي نريد“: ”نحن نعقد العزم على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التنمية المستدامة“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ١٢). اتفق الزعماء على وضع سياسات وبرامج من شأنها تشجيع أنماط سلوك شاملة اجتماعيا لتحقيق ازدهار سريع ومنصف وأن تفعل ذلك بطريقة تغرس الأمل وتخلق فرصاً لكسب العيش للأجيال القادمة.

وفرة في الغطاء النباتي والماء وحقيقة أن شعبنا يتعامل معها بذكاء، فإن غرينادا اعتبرت نفسها جزيرة للاستدامة منذ أمد بعيد. يبين هذا الأمر إطاراً للسياسة الكلية يحدد مسارنا الاستهلاكي والإنتاجي كما توضح أركاننا الإستراتيجية الخمسة للتنمية: تطوير الطاقة، والتعليم والصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة والضيافة، والأعمال الزراعية.

غرينادا، إذن، ملتزمة بمسار الاستدامة. تهدف جهود حثيثة في مقدمتها سياستنا في مجال الطاقة إلى الحد من استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وأن نكون خالين تماماً من الإنبعاث الكربوني بحلول عام ٢٠٣٠. ينبثق القطاع الصناعي سريعاً كمنتج للمنتجات العضوية المحلية الصديقة للبيئة، كما أن القطاع الفندقي هو الآخر صار صديقاً للبيئة.

تجدر الإشارة إلى أن غرينادا تقوم بإعادة بناء نفسها في أعقاب الخسارة التي بلغت ٢٠٤ في المائة من ناتجها الإجمالي القومي بحسب تقدير البنك الدولي نتيجة لتدمير الأعاصير التي شهدناها عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. لقد خطونا خطوات كبيرة

نحو الانتعاش بسبب سخاء جيراننا وأصدقائنا، الذين سنظل مدينين وممتنين لهم إلى الأبد، في كل مكان، .

لقد زادت حالتنا تفاقماً، منذ عام ٢٠٠٨، تحت وطأة الانكماش المالي والاقتصادي العالمي، مما حجم من جهود التنمية نظراً لفقدان إيرادات السياحة والميناء وحتى التحويلات المالية. بيد أننا نعترف مع بالغ التقدير، أنه برغم تباطؤ اقتصادنا كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية، فإن جيراننا قد هبوا مرة أخرى لمساعدتنا.

تصنف غرينادا على أنها بلد متوسط الدخل، ومع ذلك فإن استقرارها ونموها قد تهددا بمآزق اجتماعية واقتصادية خطيرة. إننا نواجه ارتفاع تكاليف الوقود والغذاء، والتكاليف المرتبطة بالتصدي للاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجرائم ذات الصلة، وزيادة في البطالة والفقر.

ما هو متسق في هذا السياق هو أن غرينادا، مثلها مثل عدد كبير من البلدان الكاريبية الجزرية الصغيرة النامية، أقل البلدان مساهمة في الأزمة المالية والاقتصادية، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإنتاج الأسلحة والمخدرات غير المشروعة، و مع ذلك فإن تلك الآفات لها أثر لا يتناسب معنا مقارنةً بالبلدان التي أسهمت في إنتاجها، وبالطبع فإن قدرتنا على الاستجابة بفعالية أدنى بكثير منها.

إذن فما السبيل إلى السير قدماً؟ الطريق إلى الأمام يكمن أساسا في تحسين البيئة المحلية. نواصل تحقيق هذا عن طريق القوانين والسياسات الإجتماعية والإقتصادية وروح المثابرة الوطنية. من بين العديد من المبادرات، على سبيل المثال، ستقوم غرينادا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ باستضافة لقاء في منطقة البحر الكاريبي مع مبتكر الأعمال السير ريتشارد برانسون يدور حول ضمان الإدارة المستدامة لمواردنا البحرية والساحلية.

وبعد، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى مناخ سياسات عالمية أكثر دعماً وإلى تمويل ميسر من أجل سبيل سليم وآمن نحو استدامة أكثر. تلك ستكون الطريقة التي نحافظ بها على التقدم الذي احرزناه بعد عناء حتى الآن فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وكيف يمكننا التوسع فيها. ولذا فنحن نأمل أن نسترشد بأهداف التنمية المستدامة، وإطار تنمية ما بعد ٢٠١٥ إلى تقديم المزيد من الدعم لبرنامجنا الطموح للتحول الإقتصادي والإجتماعي.

لا نزال نؤمن بأن السلام والأمن وخفض الإنفاق العسكري في المجتمع الدولي ستكون جيدةً في سبيل تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي، بدوره سيكون جيداً لتمويل التنمية المستدامة. ما لم يكن هناك انتعاشً في الاقتصادات الكبيرة التي لا تزال حياتنا الاقتصادية مرتبطة بها، فإننا لن نرى انتعاشاً مستداماً. ولذا فنحن ندعو إلى الوفاء بالالتزامات تجاه الدول النامية وبدورنا سنظل شركاء راغبين في التعاون بين بلدان الجنوب.

يجب وضع حد للخسائر الفادحة في الأرواح في سوريا من قبل كل الاطراف المسؤولة عن ذلك. إننا ندعو إلى التوصل إلى تسوية سياسية عاجلة عن طريق التفاوض، ونؤكد مجددا دعم غرينادا الجهود الدبلوماسية المبذولة، ضمن جملة أمور، بواسطة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وندعو إلى سياسات شمول وانفتاح تستوعب جميع التطلعات العادلة لجميع أفراد المجتمع في منطقة الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى.

نكرر دعوتنا لإقامة دولة للشعب الفلسطيني باتفاق على أساس حل الدولتين عن طريق التفاوض مع إسرائيل في إطار خطة للسلام. يجب وضع حد فوري للمظالم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك انتشار البطالة والفقر والتشرد. نحن ندعم الشعب الفلسطيني، بقيادة حكومته، ”السلطة

الوطنية الفلسطينية“، دعما قويا في سبيل تحقيق تطلعاته العادلة. ونحن مقتنعون بأن البلدين يمكن أن يتعايشا جنبا إلى جنب في سلام ووئام، مثل العديد من البلدان الأخرى.

تغتنم غرينادا هذه الفرصة للتقدم مرة أخرى بتعازيها القلبية لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، ولأسرة السفير كريس ستيفنز ولأسر زملائه المكلومة. ونحن نشجب هذه الأعمال الحمقاء ونستمر في الدعوة إلى تحسين الحماية لجميع الدبلوماسيين العاملين في الخارج.

تدعو غرينادا إلى وقف الاتجار بالأسلحة عبر منطقة البحر الكاريبي وتدعو كذلك إلى اتفاق محكم وشامل وعاجل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما تجدد دعوتها للحفاظ على منطقة البحر الكاريبي كمنطقة للسلام والتنمية ووضع حد لمرور النفايات النووية عبر مياهها.

تتطلع غرينادا إلى المؤتمر العالمي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم أكمل وأوسع دعم لهذا المؤتمر. ونحن كذلك ندعو الجمعية العامة إلى اعتبار عام ٢٠١٤ العام الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية زيادة الوعي بالحالة الخاصة لهذه الدول، وحشد الدعم الدولي من أجل تنميتها المستدامة. لقد بدأ الدعم من الصين في مجال كفاءة الطاقة ومن النرويج في مجال الطاقة المتجددة يتدفق بالفعل على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذا الحال بالنسبة للدعم الأسترالي.

وبدون نظام مناخي ملزم قانوناً لتعزيز السلامة البيئية، سوف تفقد دول الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة الأخرى الفرصة لتحقيق الاستدامة في وقت قريب، بل إن بعضها يمكن أن يختفي. ولذلك، نرى في المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ الذي سيعقد في الدوحة، قطر، فرصة سانحة للابتعاد عن هذا التصور بحسم، ونرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي بالاتفاق بشأن فترة التزام ثانية وطموحة لبروتوكول كيوتو والاعتمادات المالية المرصودة لمواجهة الآثار المترتبة على تغير المناخ. وندعو البلدان المتقدمة النمو الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو، كما ندعو الأمين العام إلى تشجيع الدول الأطراف على التحرك صوب الانتهاء من وضع معاهدة ملزمة جديدة بشأن المناخ بحلول عام ٢٠١٥، على أن تبدأ فترة توفير تلك الاعتمادات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بدون فجوات.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تستمر في قيادة المسيرة على طريق الاستدامة والسلام والأمن، فلا بد من إصلاحها. ويجب أن يتمثل محور هذا الإصلاح في إصلاح مجلس الأمن، لكي يشمل، خصوصاً، مقعداً للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتنشيط الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لكي يمكنها مواصلة الاضطلاع بدورها التاريخي في توجيه دفة العالم، بما في ذلك مؤسساته المالية الدولية، خلال التقلبات الجيوسياسية التي تزعزع استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي. إلا أن إعادة التنظيم ينبغي ألا تعني فقدان البرامج القُطْرية الحيوية، لا سيما تلك التي تُعنى بأمر البلدان الصغيرة. ولا بد للأمم المتحدة أن تواصل عملها الذي لا غنى عنه لصالح المرأة، وغرينادا يسرها أن تعمل في إطار مجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأن تسهم في جهوده.

ولا بد أن يجري التنشيط والإصلاح في الكاريبي أيضاً. ولهذا الغرض، نطالب بالإلغاء الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الدولة الكاريبية الشقيقة كوبا. فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، ويربو عمره الآن على ٥٠ سنة، يتناقض مع روح ميثاق الأمم المتحدة تماماً. ورفع الحصار هو ما يطالب به قادة الجماعة الكاريبية، خصوصاً، فضلاً عن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فكوبا تؤدي دوراً إنسانياً وتنموياً كبيراً في الكاريبي، وتحررها الاقتصادي من الحصار سيمكنها من

الإسهام بشكل أكبر من خلال ديناميكية التعاون المتنامي بين بلدان الجنوب. وإلى جانب ذلك، تؤدي كوبا الآن دور الميسر والوسيط في واحدة من أطول الأزمات السياسية عمراً في نصف الكرة الغربي، وبالتالي، فهي تسهم إسهاماً كبيراً في السلام والأمن في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وبعد عامين من الكارثة الوطنية التي فاقت الخيال والتي تعرضت لها دولة هايتي الشقيقة في عام ٢٠١٠، لا يزال الآلاف من أبناء هايتي مشردين ويعانون الأمرين بينما تبقى حكومتهم بغير موارد كافية لاستكمال إعادة البناء الوطني. وغرينادا تتوجه بالشكر، أساساً، إلى جميع من تعهدوا وأوفوا بتلك التعهدات لصالح شعب هايتي، لأننا في الكاريبي كل في واحد. وغرينادا ستظل على التزامها بهذه الحتمية، ونجدد مناشدتنا للمجتمع الدولي للوفاء بكل التزاماته وزيادة مساهماته في تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنموية لهايتي، كلما أمكن.

وقبل ١٠٠ يوم تقريباً، وفي مدينة ريو دي جانيرو، قال رئيس وزرائنا، السيد تيلمان توماس:

”إن الأمم المتحدة لا غنى عنها للمستقبل الذي نريده. وغرينادا تعتبر الأمم المتحدة أفضل من يمكنه اتخاذ القرارات التي تؤثر على السياسات العامة الدولية. فالأمم المتحدة لديها كامل الشرعية اللازمة لكي تمارس السلطة وتؤَمِّن توافق الآراء والثقة المطلوبة بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. ونحن نجدد التزامنا بالأمم المتحدة وندعم إصلاحاتها.“

ختاماً، ففي ٦ آب/أغسطس، حققت غرينادا إنجازاً تاريخياً، إذ فازت بأول ميدالية أوليمبية، بحصولها على الميدالية الذهبية في سباق ٤٠٠ متر/رجال، وبذلك تصبح غرينادا، طبقاً لبعض التقديرات، البلد صاحب أعلى نصيب للفرد من الميداليات الأوليمبية في العالم. ولم تتوقف احتفالات شعبنا بذلك الفوز حتى الآن. وثمة حدث آخر سيحتفى به لفترة طويلة في مختلف أنحاء العالم، ذلك المشهد المعبر عن رقة حاشية الفائز الفعلي، كيراني جيمس، وهو يتعانق ويتبادل سترته مع منافسه الأبتر في سباق العدو، أوسكار بيستوريوس، من جنوب أفريقيا، الذي رغم أدائه الرائع جاء ترتيبه الثاني بفارق ثوانٍ عن الفائز بالميدالية الذهبية. هذه لفتة غرينادية بسيطة تعبر عن التقدير والمودة والتضامن، وتؤكد أن روح الإنسانية يجب أن تسود في العلاقات بين الأفراد، بل وإن جاز لنا القول، بين الأمم. كان هذا العمل البسيط اعترافاً بحق الآخر، والأهم من ذلك، تقديراً لنبل إنسان آخر ليتحول العدَّاءان إلى شقيقين، واحد من جنوب أفريقيا والآخر من غرينادا، تلك إنسانية مشتركة واحدة.

وإننا نسمي ذلك روح كيراني، ونشحن هذه المنظمة بروح كيراني – ”الشحن“ هنا بمعنى شحنها بالطاقة؛ وشحنها لكي تحذو نفس الحذو؛ شحنها لكي تتولى المسؤولية الجماعية عن إنسانيتنا؛ وشحن كل دولة وكل شعب بتلك الروح العالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ستيوارت بك، رئيس وفد جمهورية بالاو.

السيد بك (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): لقد بدأت المناقشة العامة هذا العام بإعلان قادة العالم أنه يجب الاسترشاد بحكم القانون في استجابتنا الجماعية إزاء جميع التحديات التي نواجهها (القرار ١/٦٧). وبالاو تعتز أيما اعتزاز بانضمامها إلى ذلك الإعلان، إذ أن تاريخنا الوطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحكم القانون الدولي. فمنذ وقت غير بعيد، برزت بالاو كآخر إقليم تحت وصاية الأمم المتحدة، ونالت استقلالها بعد أكثر من ١٠٠ عام وأربع إدارات استعمارية متعاقبة. وطريقنا الفريد إلى الحرية ترك لنا إرثاً دائماً يتمثل في شراكة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودستوراً يكفل لشعب

بالاو الحقوق والحريات التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإبان الاستقلال، حافظنا على إرثنا وثقافتنا وبيئتنا. وهذا الصون تكلل بتعيين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة جزر روك في بالاو لتكون موقع التراث العالمي الطبيعي والثقافي الوحيد لعام ٢٠١٢. وفي العام الماضي، تحديداً، صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاو في المركز التاسع والأربعين على مستوى العالم في مؤشر التنمية البشرية، وهو مزيج من مؤشرات العمر المتوقع والصحة ومستوى التعليم ومستويات المعيشة. ونحن فخورون جداً بذلك التصنيف الذي حصل عليه هذا البلد الصغير الجديد. وإنه لدليل على نجاح بالاو.

وقد عملت بالاو – بعد أن حققت الكثير من المكاسب – على تقديم الأفضل دائما للمجتمع الدولي، ولجعل العالم مكانا أفضل. وتشعر بالاو بالفخر لنشر ضباط ضمن حفظة السلام في تيمور – ليشتي وجزر سليمان، وهي تواصل الدور نفسه في دارفور اليوم.

لقد ركزت بالاو جهودها – لدى حصولها على مقعد في الأمم المتحدة لأول مرة – على الممارسة المقيتة المتمثلة في الصيد بالشباك التي تجر في قاع البحار. وعقب الوقت الذي استثمرته بالاو فضلا عن تعاونها مع الآخرين، فإن القرارين ١٠٥/٦١ و ٦٨/٦٦ اللذين اعتمدا بتوافق الآراء يؤكدان أن بوسعنا تقديم المساعدة في حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في أعماق البحار، فضلا عن المساعدة في حماية التنوع البيولوجي على نطاق عالمي.

وأطلق رئيس بالاو، السيد جونسون توريبيونغ في عام ٢٠٠٩ المبادرة الأولى من نوعها – من على هذا المنبر – في المساعي الرامية إلى إنقاذ أسماك القرش المتناقصة على نطاق عالمي. وأعلن في الخطاب الذي ألقاه أمام المناقشة العامة عن إنشاء أول ملاذ عالمي لأسماك القرش. ذلك أن حيوية المحيط تكمن في التجمعات المعافاة لأسماك القرش. وبالتالي، فنحن ممتنون لانضمام الدول والأقاليم من مختلف أنحاء العالم إلى بالاو فيما يتعلق بالالتزام برعاية ملاذات أسماك القرش. وبفضل ذلك الالتزام أصبحت هناك اليوم مساحة تقرب من مليوني ميل مربع من المحيط – وهي منطقة تعادل نحو ٩ أضعاف حجم مياه بالاو – ملاذا لأسماك القرش.

وكانت بالاو أيضا أول من دق ناقوس الخطر بشأن الآثار الأمنية المترتبة عن تغير المناخ. وتحركنا في وقت مبكر – جنبا إلى جنب مع أشقائنا والبلدان الشقيقة لنا في منطقة المحيط الهادئ – نحو الإعلان عن تغير المناخ بوصفه مسألة أمنية تتطلب إيلاءها اهتماما خاصا من جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وقد كان ذلك الإعلان وسيلة جديدة ومغايرة في نهج التفكير في المشكلة. وقد تشكك البعض في مدى قدرة قوات الخوذات الزرقاء على كبح جماح ارتفاع مد البحر.

غير أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٢٨١/٦٣ بتوافق الآراء، بعد مضي ١٨ شهرا من شروعنا في تلك المساعي – ووجهت من خلاله الدعوة إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تكثيف جهودها المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك معالجة آثاره الأمنية المحتملة. وقد وجدت تلك الدعوة آذانا صاغية من قبل ألمانيا التي تناولت المسألة عند توليها رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه المنصرم. وبفضل الجهود التي بذلتها ألمانيا، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجلس، فقد توفر لنا الآن ببيان رئاسي تاريخي يسلط الضوء على المخاطر المحتملة لتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين.

إن بيان ألمانيا والقرار ٢٨١/٦٣ لم يوقفا ارتفاع مد البحر، غير أنهما ساعدا على تغيير طريقة فهمنا لتغير المناخ ومناقشته. فلم يعد بوسع أحد التشكيك في أثر تغير المناخ على أمن الطاقة وعلى الأمن الغذائي والمائي، بل على سلامتنا الإقليمية نفسها. ولم يعد بوسع أي كان أن ينكر أن ارتفاع

منسوب مياه البحار والجفاف يؤديان إلى تشريد الناس على نحو قسري في جميع أنحاء العالم. وكما قال الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في جلسة المجلس المعقودة في العام الماضي، فإن إنكار الآثار الأمنية المترتبة عن تغير المناخ أمر يدعو للأسف.

لقد وصل العالم الى مفترق طرق فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. فقد اختتمنا مؤخراالمناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وسنحدد قريبا جدا أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز مرة أخرى على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنسبة لبالاو فإن مفترق الطرق يشكل فرصة لتحسين إدماج البحار والمصايد المعافاة في إطار التنمية المنظمة.

وتشكل مصائد الأسماك المستدامة مصدر الحياة الرئيسي لبالاو. وبالنسبة لها فقد كانت تلك المصائد تمثل الاقتصاد الأزرق الذي لا غنى عنه. وعليه، فقد حددنا الصيد بالشباك الجرافة المحوّطة، واتفقنا مع جيراننا على سد الثغرات من حيث اختصاصنا، فضلا عن تنفيذ استراتيجية مشروع يوم السفن من خلال الأطراف في اتفاق ناورو. وقد حفظنا لذلك السبب أيضا نسبة ٥٨ في المائة من منطقتنا البحرية الساحلية عبر شبكة المناطق المحمية، علاوة على منع الصيد بالشباك التي تجر في قاع البحر، والإعلان عن إنشاء أول ملاذ لأسماك القرش في العالم.

وتشرفنا هذا العام بأن نال قانون شبكة المناطق المحمية والقانون بشأن ملاذ أسماك القرش جائزة السياسات المستقبلية لعام ٢٠١٢ اعترافا بسياساتنا البحرية المتميزة وللإسهام بفعالية أكبر في إدارة محيطات العالم وسواحله بطريقة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية معاً. ونتوجه بالشكر إلى مجلس مستقبل العالم، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومؤسسة أوكينوس للبحار للبحر ومرفق البيئة العالمية، لاعترافها ودعمها السخي لجهودنا عبر منح بلدنا تلك الجائزة.

وتضطلع بالاو بدور ريادي فيما يتعلق بالدعوة إلى وضع ثلاثة مبادئ توجيهية لمصائد الأسماك في العالم. أولا، ينبغي أن تكون مصائد الأسماك العالمية عادلة. فإن شاءت السفن القادمة من المياه البعيدة أن تأتي لصيد الأسماك التي تعبر مياه بالاو، فإنه ينبغي لتلك السفن أن تحترم قوانيننا. وعليها أن تصطاد في نطاق حدودنا، فضلا عن الاعتراف بحقنا في تحقيق الفوائد المرجوة من مواردنا الطبيعية. وفي نظرنا فإن الصيد غير المشروع يرقى إلى جريمة القرصنة، لأنه يسلبنا سبل العيش ويقوّض أمننا.

ثانيا، ينبغي أن تكون مصائد الأسماك العالمية مستدامة. ويجب علينا استخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق مستويات من أرصدة الأسماك من شأنها ضمان توافر مصائد الأسماك المعافاة لمدة طويلة . ويتضمن ذلك إغلاق مصائد الأسماك عند الاقتضاء.

ثالثا، ينبغي أن تخضع مصائد الأسماك العالمية للمساءلة. وتثبت التقارير أن نسبة ٨٧ في المائة من الأرصدة السمكية العالمية إما أنها تستغل بالكامل أو تستغل بشكل مفرط. وتلك الأرقام هي الأسوأ بين الأرقام المسجّلة على الإطلاق. وينبغي للمنظمات الإقليمية العاملة في إدارة مصائد الأسماك، التي تعمل بالتنسيق مع الجمعية العامة، أن تؤدي عملها بطريقة أفضل، علاوة على التحلي بدرجة أكبر من الشفافية. ويشجعنا أن المفاوضات التي جرت هذا العام قد مكنتنا من اعتماد القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (القرار ٦٦/٨٨) الذي يعكس بطريقة أفضل تلك المبادئ الثلاثة.ويسر بالاو أن تبلغ عن إحراز النجاح في العديد من المبادرات المحلية الرئيسية التي أثرناها في المناقشة العامة في وقت سابق. فقد اتخذت بالاو خطوات مبتكرة بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في

بلدنا عن طريق استخدام الطاقة الشمسية في مطارنا ومبانينا الحكومية وطرقنا السريعة. ونعمل على توليد نسبة ٢٠ في المائة من احتياجاتنا من الموارد المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠. وبادرنا أيضا بإنشاء برنامج ناجح في مجال الرهن العقاري الأخضر، بهدف المساعدة في تمويل منازل أكثر خضرةً. وأصبح ذلك البرنامج – الذي بدأ بتمويل صغير من إيطاليا – موضوعا لحلقة عمل شاركت فيها ١٣ من مؤسسات التمويل الإقليمية مؤخراً. وتشمل المناقشات خططا لتوسيع ذلك البرنامج على نطاق منطقة المحيط الهادئ بأسرها.

وتواصل بالاو العمل أيضا لزيادة ارتباطها مع العالم، بالمعنى الحرفي للعبارة. وقد لا يفهم العديد هنا في نيويورك أن بالاو لا تزال تفتقر إلى خدمة الإنترنت واسعة النطاق. ويعني ذلك أنه ليس بمقدور جميع المواطنين في بالاو مشاهدة شريط الفيديو ذي البث التدفقي لهذا الخطاب. وقد أبلغتنا لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات أن الوصول إلى النطاق العريض يمثل شرطا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن من شأن تحقيق زيادة بنسبة ١٠ في المائة من الوصول إلى النطاق العريض أن تزيد الناتج القومي الإجمالي لأي من البلدان النامية بنسبة ١,٤ في المائة. ونحن على ثقة بأن تحقيق زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في خدمة الإنترنت واسعة النطاق من شأنها أن تحسن خدمات الصحة في بالاو، فضلا عن تحسين الأعمال التجارية والمشاركة المدنية على نحو رئيسي. ونواصل السعي لإيجاد شركاء لمساعدة بالاو على تحقيق ذلك الهدف.

لقد شهدت بالاو في العام الماضي الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بشأنها. وتتلخص أكثر التوصيات التي قدمها أعضاء المجلس على نحو متواتر في أنه ينبغي لنا إنشاء مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان. ونعمل – بفضل المساعدة التي يقدمها لنا شركاؤنا الجدد – على تحويل الاتفاقيات المبرمة بشأن حقوق الإنسان إلى ممارسة على الصعيد الوطني في بالاو. ويتمثل ذلك في إدخال الدروس المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي في مقرراتنا الدراسية، ومواءمة تشريعاتنا ولوائحنا وممارساتنا مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن دعم برامج حقوق الإنسان والخدمات المتعلقة بها في بالاو عبر مؤسستنا الرسمية.

واستكملت جميع تلك الأنشطة بالعمل الرائع الذي اضطلعنا به في مجال إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب العالمية الثانية من بالاو. وعلى نحو ما ذكر الرئيس توريبيونغ من على هذا المنبر في العام الماضي، فإن العديد من تلك المتفجرات لا تزال حية وقابلة للانفجار، ولا تزال تكتشف على نحو مستمر، بالقرب من طرقنا ومدارسنا ومرافقنا العامة.

ومع مساعدة شركائنا، يجري تدمير جزء كبير من هذه الذخائر غير المنفجرة. ويحدونا الأمل أن يقوم أي شخص مهتم بالجهود التي نبذلها بحضور حلقة العمل الإقليمية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر، بغية الاطلاع المباشر على النموذج الناجح للتعاون بين حكومة بالاو والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والمجتمع المحلي، الذي يقضي على هذه الآفة من بين ظهرانينا.

ونود أن نعرب عن امتناننا للدعم والصداقة القويين من شركائنا بغية المساعدة في إطلاق تلك المشاريع وغيرها من المشاريع الهامة. وتتوجه بالاو بالشكر الخاص الى الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا، وجمهورية الصين (تايوان).

ولا تزال بالاو تعتقد أن مشاركة تايوان المجدية في منظومة الأمم المتحدة ستساعد على زيادة تعزيز فعالية هذه المنظومة وأهدافها ومثلها العليا، بما في ذلك تلك العائدة لمنظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتقدر بالاو عظيم التقدير اختيار الرئيس الموضوع ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“ بوصفه موضوع المناقشة العامة هذا العام. ومن المهم الآن كما في أي وقت مضى أن نلتزم بتحقيق السلام وإدانة العنف أينما كان. وتحقيقا لهذه الغاية، تدين بالاو بأقوى العبارات الممكنة الهجمات الأخيرة على المباني الدبلوماسية في الشرق الأوسط. ونحن نتفق مع الرئيس أوباما على أن هذه الاعتداءات تشكل ”اعتداء على المثل العليا نفسها التي تأسست عليها الأمم المتحدة“ (A/67/PV.6، الصفحة ١٥). ويجب أن نكون يقظين إزاء حماية جميع البعثات الدبلوماسية، أينما كانت.

وعما هو أقرب إلى شواطئنا في المحيط الهادئ، تأمل بالاو أيضا أن تتبدد التوترات في بحر الصين الشرقي، وأن يتمكن جميع جيراننا من الدخول في حوار أكثر سلما.

إن الأمين العام بان كي – مون حذر العالم في الأسبوع الماضي من أننا نتعمد غض الطرف عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ. نحن نغرق في بحر التقارير التي تفيد بأن الحالة أليمة. فلقد شهدنا أكثر من ١٠٠ شهر على التوالي كانت فيها درجات الحرارة أعلى من المعدلات العالمية. وشهدنا تسع سنوات من السنوات العشر الأكثر دفئاً المسجلة منذ عام ٢٠٠٠. جليد بحر القطب الشمالي بلغ أدنى مستوى له في التاريخ المسجل. والشعاب المرجانية تختفي بمعدل ينذر بالخطر. والآن، ثمة نصيحة مدفونة في تقرير أصدره مؤخراً الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ويتعلق بإدارة المخاطر، وهي موجهة الى واضعي السياسات في الدول الجزرية الصغيرة، مفادها أنه ربما كان على هذه الدول أن تنظر في نقل سكانها. ونحن نؤكد لأعضاء الجمعية أن بالاو لا تنوي نقل سكانها. إن جزرنا هي وطنهم. وهم جوهر وجود بالاو بالذات. ويمكنني القول بكل ثقة إن بالاو ستواصل اللجوء الى كل الاساليب المشروعة قبل أن نتخلى عن الأمل.

والوضع الحالي الذي تواجهه الاتفاقية الإطارية غير مقبول. فبعد ما يزيد على ٢٠ عاماً من المفاوضات، بدأنا نفقد السبل الإبتكارية لنقول إن هناك بلداناً تتعرض للإضمحلال. للأسف، يبدو أن معظم البلدان الضعيفة أصبحت تتقبل الأضرار الجانبية. العالم يعرف أسباب تغير المناخ. وفي متناول أيدينا إيجاد الحل. لا يستطيع أي جيش أن يقف في طريقنا. وإذا لم نفعل شيئاً بسرعة، فسيتبدد كل العمل الجيد والدؤوب الذي قامت به بالاو والدول الجزرية الأخرى في العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاسبار مارتيتز (أنغولا).

وفي الختام، نحن نعلم أن الاوقات التي نعيشها هي اوقات مضطربة، ولكن يجب أن نلبي دعوة قادتنا الى الاسترشاد بميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. وسوف تواصل بالاو القيام بدورها من خلال أن تكون صوتاً أخلاقياً لما هو صحيح، وأن يكون مواطنوها نموذجاً للعالم، على ما نأمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارستن ستاور، رئيس وفد الدانمرك.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): في عالم معقد، يتمثل الاقتصاد الذكي وأيضاً السياسة الذكية في التركيز على الوقاية بدلاً من العلاج. وهذا يصدق سواء كنا نعالج الأزمة الاقتصادية العالمية، أو التنمية المستدامة والحد من الفقر، أو الصراعات مثل الصراع في سوريا، أو تجارة الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا السياق، إن إشراك المرأة في عمليات صنع القرار السياسي ليس الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به فحسب، وإنما هو واحد من أقوى الحوافز لإحداث تغيير إيجابي.

إن مواردنا الطبيعية تتعرض للضغط على نحو متزايد. فبحلول عام ٢٠٣٠، سوف يحتاج العالم الى زيادة في الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة، وزيادة في الطاقة بنسبة ٤٥ في المائة، وزيادة في المياه بنسبة ٣٠ في المائة. لذلك، يجب أن نرسم مساراً جديداً لمستقبلنا المشترك ونضع نموذجا جديدا للنمو والتنمية الاقتصاديين، الامر الذي يمكّننا من مواجهة تلك التحديات وتهيئة الفرص للأجيال المقبلة.

وفي حزيران/يونيه، حققنا بعض التقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، وأرسينا الأسس للعملية التحويلية التي نحتاج الى متابعتها. ولكن لا تزال هناك حاجة الى بناء البيت، ويتعين على الجمعية العامة أن توفر بعض اللبنات الهامة للقيام بذلك. وإن تحديد أهداف التنمية المستدامة كجزء من إطار التنمية الدولية العامة لما بعد عام ٢٠١٥، وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد، وتحسين برنامج الأمم المتحدة للبيئة كلها اجزاء رئيسية من جدول الأعمال المعروض علينا. وتدعم الدنمارك بشدة الطاقة المستدامة لكل المبادرات التي أطلقها الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ولا تزال ملتزمة بأهدافها. والوصول إلى الطاقة المستدامة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة كلها شروط ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد. وفي ريو+٢٠، تم الاعتراف في نهاية المطاف بالاقتصاد الاخضر كواحد من الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

ونحن بحاجة إلى العمل في إطار شراكة وثيقة مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، إذا أردنا أن ننجح في تحويل الاقتصاد العالمي. والحكومة الدانمركية، في شراكة مع حكومتَي المكسيك، وجمهورية كوريا، أقامت في العام الماضي شراكة عامة – خاصة بين الحكومات التقدمية، والشركات العالمية، والمؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ونادت بالمنتدى العالمي للنمو الأخضر. وفي الاجتماع الثاني للمنتدى الذي سيعقد في كوبنهاغن بعد أسبوع من الآن، سوف ينصب التركيز على كفاءة استخدام الموارد وتحقيق النمو، وتعزيز الحاجة إلى فصل النمو الاقتصادي عن الضغوط البيئية التي لا يمكن تحملها، وإعادة تركيز الجهود على إيجاد فرص عمل لائقة.

وإذ نجهد لآخر مرة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، سوف نبدأ بإعداد إطار التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشرع في مناقشة كيفية وضع الاهداف الجديدة والاكثر طموحا لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وكما قيل، فإن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذه العملية. وتؤيد الدنمارك بقوة تعزيز حقوق الإنسان كوسيلة للتنمية، على أن تُفهم الحقوق بأنها غير قابلة للتجزئة ومترابطة. وهذا النهج القائم على الحقوق يتعلق بوضع الناس – الرجال والنساء – في جوهر العمل، وبأن يكونوا مسؤولين عن تنميتهم. واسمحوا لي أن أضيف أنّ هذا يعني أيضاً، في حالة المرأة، الحق في أن تقرر ما يتعلق بجسدها. لهذا السبب ترحب الدانمرك بإطلاق اليوم فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وثمة أجزاء هامة من النهج القائم على الحقوق تتمثل في الوصول إلى المعلومات، والمشاركة في صنع القرار، وتعزيز صوت المجتمع المدني.

قبل أربعة عقود، وضعت الأمم المتحدة هدفا للدول المتقدمة النمو ألا وهو زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. ومنذ عام ١٩٧٨، كانت الدانمرك تتجاوز هذا الهدف كل سنة، وسوف يتواصل ازدياد مساعدتنا الإنمائية التي نقدمها على مدى السنوات المقبلة. وندعو الجهات المانحة الاخرى والجهات المانحة المحتملة، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، الى زيادة المساعدة التي تقدمها أيضاً.

ونحن نرى أن هناك حاجة كبيرة الى تقديم الدعم للدول الهشة مثل الصومال، وجنوب السودان، واليمن، وأفغانستان ومالي، حيث الهشاشة والصراع يعوقان التنمية والحد من الفقر، وقد يوفران أرضا خصبة لكل أشكال عدم الاستقرار. ونحن نرى علامات إيجابية في تلك البلدان، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات، لذلك نطالب بالالتزام السياسي القوي والمستمر لتحقيق النجاح، سواء داخل البلدان نفسها أو من جانب المجتمع الدولي. وإننا في المجتمع الدولي بحاجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على ما لدينا من أدوات، وإيجاد المزيج المناسب من المساعدة الإنمائية، واستجابة السياسات الأمنية، بما في ذلك سبل التصدي للإرهاب، وللقرصنة في بعض الحالات. وفي البلدان المتضررة من الصراعات والهشة، هناك حاجة الى الادراك بأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون الامن، ولا يمكن تحقيق الامن بدون التنمية.

تشارك الدانمرك بنشاط في تعزيز الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، ونشارك حاليا في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة. ويكمن تحقيق التنمية في جو من السلام والازدهار في الدول الهشة في صميم السياسة الإنمائية الدانمركية، كما حدث مؤخرا في منطقة الساحل. تشاطر الدانمرك الطموح في إجراء حوار دولي يعكس بقوة هدفي بناء السلام وبناء الدول في الإطار الإنمائي الدولي لما بعد عام ٢٠١٥.

يجب علينا أيضا استخدام التعاون الدولي للحد من مستوى النزاعات ووضع قواعد واضحة يتقيد بها الجميع. فالتجارة بالأسلحة التقليدية على نحو غير منظم وغير مسؤول غالبا ما تعتبر السبب المباشر في معاناة إنسانية لا تحتمل. فهي تزيد من زعزعة استقرار الدول الضعيفة والهشة وتشكل عائقا أمام التنمية. تقوم حاجة ملحة إلى إبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة ملزمة قانونا، وناشدت الدانمرك، جنبا إلى جنب مع ألمانيا، الأمين العام مواصلة مشاركته الشخصية القوية فيما يتعلق بعقد مؤتمر ثان بشأن معاهدة تجارة الأسلحة أوائل العام المقبل. الآن هو الوقت المناسب للعمل، وندعو أعضاء الجمعية العامة إلى اختتام المفاوضات بشأن إبرام معاهدة بنجاح والقيام بذلك بدون تأخير.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأدعو مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعلى الأخص إيران، إلى الامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فمن مصلحة إيران اتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة الدولية بشأن الطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للتعاون الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، تؤيد الدانمرك بنشاط عمل الميسر الفنلندي المتمثل في تنظيم مؤتمر بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة ومواد الدمار الشامل.

وبالنسبة للدانمرك والاتحاد الأوروبي، فإن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والتنمية. بل هي مبدأ أساسي من مبادئ الحكم الرشيد، تكون بموجبه الدولة مسؤولة أمام مواطنيها وتكفل لهم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن حقوقهم في المشاركة. ولذا نرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد الأسبوع الماضي بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار ١/٦٧) والالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء. كما تتطلع الدانمرك إلى إجراء متابعة فعالة لأعمال الاجتماع الرفيع المستوى.

وكان الاتفاق الدولي بشأن المسؤولية عن الحماية في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بيانا واضحا من المجتمع الدولي مفاده أنه يجب ألا تتكرر في القرن الحادي والعشرين الفظائع والمآسي التي وقعت على نطاق واسع في القرن الماضي. إن الشبكة

العالمية لمراكز التنسيق الوطنية بشأن المسؤولية عن الحماية – وهي مبادرة أطلقتها حكومات الدانمرك وغانا وكوستاريكا وأستراليا – نهج لتشجيع الدول ومساعدتها على تطوير قدراتها الوطنية وآليات منع وقوع الجرائم المتعلقة بارتكاب الفظائع الجماعية. وندعو جميع الدول إلى تعيين مراكز تنسيق وطنية والانضمام إلى الشبكة، لتثبت بذلك التزامها بالمنع والاستجابة على نحو حاسم وحسن التوقيت.

وبينما أتكلم، نشهد في سوريا حكومة لا تفي بالتزاماتها الأخلاقية والسياسية. وبدلا من ذلك، تنتهج مسارا عنيفا لمحاولة إخماد صرخة تنادي بالحرية وبإجراء إصلاحات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الوعود العديدة التي قطعت للمجتمع الدولي خلال العام الماضي، فإن نظام الأسد لم يتوقف عن ممارسة العنف. بدلا من ذلك، لم نسمع سوى صوت المدافع الرشاشة والأسلحة الثقيلة والطائرات تطلق نيرانها على المدنيين.

ومنذ وقفت هنا على هذا المنبر قبل عام (انظر A/66/PV.29)، لم يحدث شيء سوى تفاقم الحالة. وفي العام الماضي، قتل نحو ٢ ٦٠٠ شخص في سوريا إثر الصراع الدائر. والآن، يعاني أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص من ذلك المصير. يفر الشعب السوري من إطلاق النيران، ووصل عدد اللاجئين في البلدان المجاورة حتى الآن إلى ربع مليون سوري. ويحتاج أكثر من مليون شخص داخل سوريا إلى المساعدة الإنسانية.

ندين العنف الوحشي والمجازر التي ارتكبت في حق المدنيين بأشد العبارات. لقد حان الوقت لوقف إراقة دماء الشعب السوري ومعاناته. لا يمكننا أن نغض الطرف عما يقع في حين يخرج العنف الطائفي المتزايد عن نطاق السيطرة، وتتصاعد حالات الطوارئ الإنسانية وتتعدى الأزمة نطاق الحدود. لقد فقد الرئيس الأسد كل شرعية ويجب أن يتنحى للسماح بإجراء عملية الانتقال السلمي والديمقراطي. وفي الوقت ذاته، لا بد من تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة. ونثني على العمل القيم للغاية الذي تضطلع به لجنة التحقيق بشأن سوريا التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ونشير على وجه الخصوص إلى أن اللجنة ذكرت أنه من المحتمل أن يكون النظام السوري قد ارتكب جرائم ضد الإنسانية. يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات وفقا لتلك المعلومات. تدعو الدانمرك مجلس الأمن إلى إحالة قضية سوريا والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية.

نحث مجلس الأمن على توحيد جهوده والاتفاق على تدابير قوية، بما في ذلك فرض جزاءات شاملة، لتنفيذ خطة النقاط الست التي أقرها المجلس. لا يمكننا مواصلة انتظار حدوث تغيير في سياسة النظام، الذي لا يظهر أي علامات على ذلك مطلقا. فالشعب السوري بحاجة إلى اتخاذ إجراءات. وفي الوقت ذاته، نشجع بقوة جماعات المعارضة السورية على الاتفاق على مجموعة من المبادئ المشتركة للعمل صوب عملية انتقال شاملة ومنظمة وسلمية في سوريا بغية مستقبل لا وجود فيه للأسد ونظامه الوحشي. وبينما نشكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان على إسهاماته القيمة في إيجاد حل دائم للصراع، نضع الآن ثقتنا في الممثل الخاص المشترك الجديد للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، وفي جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

وتتناقض التطورات السلبية في سوريا تناقضا حادا مع الحالة في البلدان الأخرى التي تعرضت لرياح التغيير العربية. فقد سمعت دعوات لإجراء إصلاحات، وإقامة العدالة الاقتصادية وإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وفي بلدان مثل تونس والمغرب ومصر وليبيا تمضي الأمور في مسارها ، عموما في الاتجاه الصحيح. لكن ثمة دلائل أيضا على أن التقدم ليس عالميا، فعلى سبيل المثال، القرار الأخير الذي

اتخذته محكمة النقض البحرينية لدعم إدانة ٢٠ ناشطا في مجال حقوق الإنسان، ومن بينهم مواطن دنماركي. إن الدعوة إلى إجراء الإصلاحات ليست جريمة، كما أشارت بحق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ويعتبر انتخاب رئيس الوزراء الجديد في ليبيا الشهر الماضي من قبل برلمان منتخب ديمقراطيا مثالا ملموسا على التقدم، الأمر الذي يجعل استيعاب الهجوم المروع والمفجع على القنصلية الأمريكية في بنغازي أكثر صعوبة، وهو ما أدناه بشدة. إذ كان تذكرة واقعية بالتحديات الخطيرة التي لا تزال قائمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية. الديمقراطية لا تقام بين عشية وضحاها. لكنها تستغرق سنوات لتتطور، ويجب ألا يسمح لهجمات المتطرفين أن تعرقل عملية كافحت غالبية الشعوب من أجلها كفاحا مريرا. نلتزم بحزم بالتزاماتنا تجاه ليبيا، ونعتقد اعتقادا راسخا بعدم وجود أي مبرر على الإطلاق لمثل هذه الهجمات.لقد كان واضحا منذ بداية بزوغ الربيع العربي أن التطورات في المنطقة تجعل من عملية السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل تفاوضي أكثر إلحاحا وأهمية. ودعت المجموعة الرباعية، قبل عام، في بيانها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (SG/2178) إلى توقيع اتفاق سلام في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢. ولكن للأسف، نواجه الواقع الذي لا يبشر بالخير ولا يدل أن ذلك سيحدث. ومع تطور الأمور على أرض الواقع، تتضاءل آفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، الذي ينص على وجود دولتين مستقلتين وديمقراطيتين، ومتصلتي الأراضي، وتتمتعان بالسيادة ومقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وإذ نقترب من الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية أوسلو، فقد آن الأوان للتوصل إلى اتفاق نهائي.

يمر العالم بتغيرات عميقة. وتتطلب التحديات الراهنة والجديدة إبداء عزم دولي وحلول متعددة الأطراف. كما تتطلب اتباع نهج استراتيجية، تركز على الوقاية والعمل المبكر لتفكيك المشاكل، بدلا من التركيز على الاستجابات والتدخلات المتأخرة للتعامل مع تلك المشاكل بعد فوات الأوان، على نحو يتسم بعدم الكفاءة وبتكلفة أكثر. وتدعو الأمم المتحدة، التي تكمن قوتها في شرعيتها الفريدة، لتتخذ موقفا وتتولى زمام المبادرة في التصدي للتحديات العالمية. يمكن للأمم المتحدة أن تحدث أثرا حقيقيا لـ ٧ مليار شخص يعيشون على هذا الكوكب. ومن مسؤوليتنا جميعا كفالة أن تفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لرئيس وفد جمهورية البرتغال.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أهنئ السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ويمثل انتخابه خطوة هامة أخرى في مسيرته المهنية المرموقة بالفعل، وكذلك لحظة تاريخية بالنسبة لصربيا، لحظة تقر بجهودها الشجاعة للتغلب على الماضي القريب الذي اتسم بالصعوبة، والمضي قدما بعزم نحو التكامل الأوروبي.

أود أنا أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير ناصر عبد العزيز النصر لقيادته الناجحة للجمعية في سنة صعبة للغاية. كما نشيد بالأمين العام وندعم عمله الجدير بالثناء، ولا سيما الجهود التي يبذلها لتعزيز السلام في زمن التحديات الكبرى.

بينما لم يتبق سوى ثلاثة أشهر على انتهاء ولايتنا في مجلس الأمن، والذي انتخبتنا لعضويته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء الحاضرة في هذه القاعة، نرى أن من المناسب تقديم تقييم إلى الجمعية العامة. لقد أوفينا بولايتنا بهمة وشفافية على السواء، حيث سعينا دائما إلى تعزيز مصداقية وكفاءة الجهاز الرئيسي المنوط به حماية السلم والأمن الدوليين. وقد استرشدنا بالمبادئ ذاتها التي توجه دائما سياستنا الخارجية والتي نالت ثقة

هذه الجمعية، ألا وهي، الدفاع عن سيادة القانون الدولي والسعي إلى تحقيق فعالية تعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة في الهيكل الدولي.

ونحن ندافع، بالقدر نفسه من الاتساق وبعزم أكيد، عن النهوض بحقوق الإنسان ودور المرأة وحماية المدنيين وتعزيز إجراءات الدفاع عن الأطفال في مواجهة العنف وحماية الأطفال في سياق الصراع المسلح. وبالنسبة للبرتغال، لا تزال التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والأمن الغذائي والآثار المدمرة جدا لتغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تهدد وجودها ذاته، الركائز الأساسية لعملنا داخل الأمم المتحدة.

وبنفس القدر من المثابرة، نسعى إلى تعزيز دور مجلس الأمن في سياق مكافحة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، مثل الجريمة المنظمة؛ وانتشار الاتجار غير المشروع والإرهاب والأوبئة؛ وقدرة المجلس على منع نشوب الصراعات وتفعيل الوساطة؛ وجهوده لتحسين التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونقوم بدور نشط في الجهود الجماعية للتغلب على الأزمات، مثل تلك التي ظهرت في كوت ديفوار وليبيا واليمن، أو التحديات الراهنة في سوريا وغينيا – بيساو ومالي، وسنستمر في ذلك.

وأعمالنا دائما ما يقودها الانفتاح على الحوار واتخاذ موقف بناء ومتوازن، بما يجسد مهمتنا في بناء الجسور وتحقيق توافق الآراء من دون التخلي عن قيمنا ومبادئنا. ونأمل أن نكون قد ارتقينا إلى مستوى التوقعات والثقة الكبيرة فينا.

وبصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، فقد سعينا إلى تحسين أساليب العمل الداخلية للمجلس واتصالاته مع الجمعية العامة، بهدف زيادة فعاليته وانفتاحه وجعله أكثر انسجاما مع عصرنا. وسنقدم تقريرا إلى الجمعية عن العمل الذي جرى الاضطلاع به في ما يتعلق بهذه المسألة.

ومع ذلك، من المهم الإقرار بأن مصداقية مجلس الأمن ترتكز أيضا إلى ضرورة أن يعبر تشكيله عن الواقع الجغرافي السياسي الحالي، والذي يختلف تماما عن الدينامية التي كانت موجودة في عام ١٩٤٥. ومن الصعب بشكل متزايد بالنسبة لنا، كما هو بالنسبة للكثيرين غيرنا، أن نرى عدم الاعتراف حتى الآن بالدور المتزايد للبرازيل والهند في الساحة الدولية بمنحهما مقعدين دائمين في مجلس الأمن، أو أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في المجلس.

لا يزال مجلس الأمن يواجه عقبات خطيرة. فعدد الضحايا في سوريا يزيد زيادة هائلة يوميا. ولا نزال شهودا عاجزين على كارثة إنسانية حقيقية وانتهاك منهجي عام لأبسط الحقوق الأساسية للشعب السوري. وبالإضافة إلى ذلك، كان بالإمكان تجنب الكارثة لو أن الحكومة السورية لم تختر القوة العسكرية والقمع الوحشي ردا على الاحتجاجات المشروعة لشعبها، مستبعدة بصورة منهجية أي إمكانية لتسوية الأزمة عن طريق التفاوض السياسي.

غير أنه لا يوجد بديل للتوصل إلى حل سياسي، حل يدعم التطلعات المشروعة للشعب السوري ويسمح بعملية انتقال ديمقراطي يقودها السوريون بأنفسهم ويرونها معبرة عن رغباتهم. وزيادة عسكرة الصراع ستؤدي بلا شك إلى المزيد من المعاناة للسكان المدنيين وستهدد السلامة الإقليمية لسوريا وتزيد من مخاطر زعزعة استقرار جيرانها بل والمنطقة بأسرها.

وتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي، وهو دبلوماسي نكن له احتراما كبيرا، ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، ينبغي اعتباره فرصة جديدة للطرفين لإعادة النظر في خياراتهما ووقف أعمال العنف والانخراط جديا في عملية انتقال سياسي. ولكي تنجح مهمة الممثل الخاص المشترك، سيتعين على مجلس الأمن أن يمارس في النهاية ضغطا مشتركا ومستمرا وفعالا على جميع الأطراف، وبالتأكيد

على السلطات السورية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة.

يثير المأزق الذي يواجه إيجاد حل دائم للصراع العربي – الإسرائيلي أيضا قلقا كبيرا ويمثل قضية ملحة على نحو متزايد في ضوء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونضال شعوب هاتين المنطقتين من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة. ولن يكون هناك سلام دائم ولا استقرار ولا أمن في الشرق الأوسط من دون إيجاد حل لقضية فلسطين.

ونحن نفهم ونتشاطر التطلعات الأمنية المشروعة لإسرائيل. ونفهم ونتشاطر أيضا إحباط الشعب الفلسطيني الذي لا تمثل إقامة دولة فلسطينية مستقلة مجرد حق غير قابل للتصرف بالنسبة له، ولكن أيضا مسألة تتعلق بالعدالة بشكل مباشر. ولن يلبي كلا من الشواغل الأمنية التي تثيرها إسرائيل وتطلعات الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال والحرية والكرامة سوى اتفاق شامل يتفاوض عليه الطرفان بشكل مباشر على أساس قرارات الأمم المتحدة والمعايير المعترف بها دوليا، ويحل المسائل العالقة ويكون مكرسا للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. ونحن نناشد الإسرائيليين والفلسطينيين استئناف المفاوضات المباشرة بسرعة.

تتمثل قضية إقليمية أخرى لا تزال تواجه طريقا مسدودا وتثير قلقاً بالغا في الشرق الأوسط في مسألة إيران النووية. ونحن نأسف لعدم حدوث أي تطورات إيجابية بشأن المسألة على الرغم من الجهود الدبلوماسية الكبيرة الجارية واستخدام آليات للضغط الدولي. وعبء الحالة يقع على عاتق طهران.

في أفريقيا، نواجه وضعا خطيرا في منطقة الساحل، لا سيما في مالي، يهدد المنطقة بأسرها ويمكن أن يمتد إلى جميع أنحاء غرب أفريقيا معرضا الاستقرار والتنمية في عدد من البلدان للخطر. فنتيجة لنسيج من التأثيرات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، نشهد نمواً هائلا في الإرهاب إلى جانب زيادة الروابط بينه وبين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والأنواع الأخرى للاتجار غير المشروع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي أكثر نشاطا. وبناء على ذلك، نؤيد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا بشأن منطقة الساحل، والتي أسهمت في إيجاد استراتيجية دولية متكاملة بشأن المنطقة.

وعلى ضوء هذه الخلفية الإقليمية الخطيرة، تتكشف الأزمة في غينيا – بيساو. وقد عطل الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل عملية انتخابية ديمقراطية، منتهكا المبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة، على النحو الذي تم الإقرار به بوضوح في قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢). ومن الضروري استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو. وذلك يتطلب تعيين حكومة شاملة للجميع تضم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وهو الحزب الذي يستحوذ على الأغلبية في الجمعية الوطنية؛ والسماح للقادة الشرعيين بالعودة دون قيود على حقوقهم المدنية والسياسية؛ وتنظيم انتخابات حرة وذات مصداقية. ويتعين أن تحترم جميع الحلول للأزمة الراهنة الشرعية الدولية والنظام الدستوري لغينيا – بيساو ويجب أن تُترجم إلى عملية سياسية داخلية ذات مصداقية وشاملة للجميع، بما يُمكن من تحقيق الاستقرار الوطني.

وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تنسيق الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي. والبرتغال منخرطة بشكل كامل وهي مستعدة للعمل مع جميع الأطراف المعنية في العملية.

من غير المتصور في القرن الحادي والعشرين أن يُطاح بقادة أفارقة منتخبين بصورة ديمقراطية وأن يُجبروا على العيش

خارج بلدانهم. وعلينا جميعا أن ندافع عن مبادئ الميثاق وأن نطبق، دون أي غموض، مبدأ عدم التسامح إطلاقا في مثل هذه الحالات. وفي هذا السياق، أشير إلى الدور المتزايد الأهمية للاتحاد الأفريقي الذي يعمل بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية السلام والأمن في القارة الأفريقية. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة دلاميني – زوما على انتخابها رئيسة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ويمثل ذلك أيضا معلما بارزا في تعزيز دور المرأة في أفريقيا، وهو ما نرحب به أيضا بارتياح كبير.

اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى حالة ناجحة ومثال جيد، تيمور – ليشتي. وهي مثال ناجح بفضل التيموريين أنفسهم في المقام الأول، ولكن أيضا بفضل الدعم الفعال من قبل الأمم المتحدة.

وستنهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ولايتها، في نهاية السنة. وستقوم بذلك مع الإحساس بأنها قد حققت غرضها، وذلك بفضل النضج الذي أبداه الشعب التيموري خلال السنوات الأخيرة، كما حدث مثلا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الناجحة، التي جرت قبل أشهر قليلة. ويجري الآن فتح دورة جديدة من التعاون بين المجتمع الدولي وتيمور – ليشتي، وفقا للأولويات التي تحددها حكومة ذلك البلد.

وفي ذلك السياق، سوف تواصل البرتغال دعم تيمور – ليشتي في طريقها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تعزيز مؤسساتها وقيمها الديمقراطية، فضلا عن سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان لشعب تيمور – ليشتي. إن تيمور ليشتي، على غرار غينيا بيساو، دولة عضو في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، جنبا إلى جنب مع أنغولا والبرازيل والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق. ونتقاسم ضمن مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية لغة وتاريخا مشتركين، ولكن بذلنا أيضا جهودا مشتركة من أجل الدفاع عن القيم العالمية، من خلال التعددية الفعالة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي ننتمي إليها.

ينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة من أهمية اللغة البرتغالية بوصفها لغة للتواصل العالمي، وعقد الصفقات، والثقافة، حيث يتكلمها ما يناهز ٢٥٠ مليون شخص. لذلك السبب، سوف نستمر في العمل معا من أجل الاعتراف باللغة البرتغالية كلغة رسمية للأمم المتحدة.

لقد أشرت في مستهل بياني لالتزام البرتغال بالتعددية باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية التي نواجهها. وأشرت تحديدا إلى جهودنا فيما يخص الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، نؤيد النتائج التي تحققت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى الجهود الجديرة بالتنويه للأمين العام بان كي – مون، والحكومة البرازيلية.

إننا نستمر في الدفاع عن الحقوق العالمية غير القابلة للتجزئة والمترابطة فيما بينها، لجميع البشر، سواء أكانت حقوقا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ولدينا التزام قوي بالقانون الإنساني والعمل الممتاز لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. في ذلك السياق، مع الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ومع نفس الشعور بالمسؤولية الذي اضطلعنا من خلاله بولايتنا الحالية في مجلس الأمن، أعلنت البرتغال ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ونأمل أن نحظى مرة أخرى بثقة الجمعية العامة، وأن ننال عضوية تلك الهيئة للمرة الأولى.

إن التغيرات التي يشهدها عالم اليوم، تتطلب تعزيز ثقافة الحوار على نطاق عالمي، على أساس التسامح واحترام كرامة الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل في طليعة تلك الجهود، ولا سيما من خلال المبادرات المتخذة من قبيل

تحالف الحضارات. كما أود أن أهنئ الممثل السامي لتحالف الحضارات على قيادته وعمله فيما يخص الدفاع عن السلام والتوصل إلى تفاهم أفضل بين الشعوب. وبالفعل، يقع الحوار بين مختلف الثقافات والحضارات والأديان، في صلب عمل الأمم المتحدة بالذات.

في الختام، يتعين على الأمم المتحدة اليوم، على غرار الماضي، التفكير بشأن حالتها اليوم، والحالة التي نريدها جميعا أن تكون عليها مستقبلا. إذ يتعين عليها أن تحول التلاقي الضروري للإرادة المشتركة للدول، إلى إجراءات تسهم في تحقيق عالم أفضل. ويجب أن يتمثل هدفها المركزي في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق مزيد من الازدهار للجميع. والبرتغال ثابتة فيما يخص التزامها بتلك الجهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية فترويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئ السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

يعاني عالمنا من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، عطلت التعايش السلمي بين شعوب العالم وأثرت على جودة حياة ملايين البشر. وقد تم شن حروب استعمارية جديدة، من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية للبلدان النامية.

إن أنصار الرأسمالية، في خضم محاولتهم التغلب على الأزمة الاقتصادية العميقة التي أثرت على النظام المالي العالمي، قد استخدموا استراتيجيات إمبريالية جديدة وأفرطوا في استغلال العمال، بمن في ذلك أولئك المنتمين إلى البلدان النامية. ويجري الآن تفكيك دولة الرفاه الاجتماعي و الانجازات الاجتماعية التي تم التوصل إليها، بعد الحرب العالمية الثانية. وقد سعى الامبرياليون الجدد لنقل المسؤولية عن الأزمة لأولئك الذين ولدوا في بلدان أخرى، والمهاجرين، في حين أن سبب الأزمة الاقتصادية الحالية يرجع في المقام الأول إلى المضاربين الماليين. كما يجري تدريجيا تقليص السياسات الاجتماعية، أو التخلص منها. وتزداد الطبقة الوسطى فقرا. ويظهر الجوع والفقر والبطالة من جديد في الدول المتقدمة النمو، كما أنها تنتشر في جميع أنحاء العالم. وتزداد المعاناة واليأس.

وفي تلك الأثناء، تمكنت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من معالجة تأثير تلك الاختلالات الاقتصادية والمالية العالمية، بنجاح نسبي. وتشير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى أن اقتصاداتنا قد شهدت انتعاشا كبيرا ابتداء من عام ٢٠١٠، مما مكن منطقتنا من التخفيف من آثار الأزمة التي امتدت من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩. و تتبوأ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مركزا جيدا على الساحة العالمية، وذلك بفضل تعزيز المبادرات في مجال التكامل الإقليمي، بهدف تعزيزالاستقلالية السياسية والاقتصادية. لذلك، يجري التغلب بشكل تدريجي على الهيمنة التي فرضتها القوى الإمبريالية وشركاتها المتعددة الجنسيات، على البلدان النامية.

إن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية آلية تنسيق جديدة للحوار، تسترشد بالتعاون والتكامل والتضامن بين الدول ذات السيادة. كما أنه يمثل بديلا لتحرير واستقلال بلداننا.

تشكل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية مجالين إقليميين للتعاون المتعدد الأطراف، الهادف إلى تعزيز وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويبنيان عالما متعدد الأقطاب وعادلا ومتوازنا، تسوده المساواة في السيادة بين الدول، فضلا عن ثقافة السلام، في عالم خال من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل. وكانت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية مصدر إلهام، فيما يخص تحقيق التنميتين الاجتماعية والبشرية، على نحو يتسم بالإنصاف والتكامل، مع السعي إلى القضاء على الفقر والتغلب على انعدام المساواة في المنطقة. إننا نشهد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نوعا جديدا من العمل الإقليمي، الذي يجري تعزيزه من خلال التضامن الدبلوماسي.

واليوم، يشهد النظام الأحادي القطب للهيمنة الإمبريالية أزمة. وظهر نظام متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز، أصبحت فيه البلدان الناشئة والتكتلات الإقليمية الجديدة قادرة على الإسهام في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. وفي تلك الأثناء، عززت القوى الإمبريالية داخل الأمم المتحدة، إطارا تنظيميا جديداً يتيح التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، في إطار محاولة لجعل الدول تتخلى عن سيادتها واستقلالها السياسي وتقرير مصيرها. وأصبحت تلك القوى حكما وخصما في النزاعات الداخلية ومشرفة عليها في بلدان الجنوب، حيث تلجأ إلى اتخاذ مبادرات تدخلية تتخذ هنا في الأمم المتحدة، وتنفذ من خلال مجلس الأمن.

وتشكل إقامة نظام دولي جديد، يستند حقا إلى المساواة القانونية بين الدول، مطلبا حتميا. وإصلاح الأمم المتحدة أمر ضروري.

ويجب أن يصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية إذا كان يود أن يعبر عن إرادة جميع الأمم. وتطالب الجمعية العامة على نحو ملح بالتنشيط، وينبغي أن يُنتخب الأمين العام ديمقراطيا من قبل جميع الدول الأعضاء. حيث لا يمكن بناء السلم والأمن الدوليين على أساس منح الامتيازات لعدد قليل من الدول.

إن البنيان المالي الدولي الذي ظهر في بريتون وودز مناهض للديمقراطية. ولا يتم أخذ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أبدأ في الاعتبار عندما تُتخذ القرارات بشأن المسائل الاقتصادية والمالية الحيوية التي تؤثر على البشرية جمعاء. ويجب مناقشة إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي داخل الأمم المتحدة، وأن يكون لجميع البلدان صوت متساو في البحث عن حلول للمشاكل المتصلة بالتنمية.

وفي سوريا، فإننا نتبع نفس النهج التدخلي الذي تم تطبيقه في ليبيا. وتثير القوى الإمبريالية الانقسامات العرقية والسياسية والدينية فيما بين السوريين، وبين سوريا وجيرانها. فهي تزود بلا خجل قوات المتمردين بالأسلحة في محاولة للإطاحة بحكومة ذلك البلد العربي. وتدعم فنزويلا جهود السلام التي يبذلها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي. وينبغي أن نشجع الحوار السياسي بين السوريين، ولكننا نرفض التدخل الأجنبي والسياسة المميتة لتغيير النظام. وإننا ندعم مواقف روسيا والصين وبلدان أخرى في هذا الشأن؛ فهي تطالب مجلس الأمن بأن يحترم وحدة أراضي الدولة السورية وسلامتها. ويمكن لحركة عدم الانحياز أن تؤدي دوراً استباقيا في المساعدة على حل هذه الأزمة.

وتؤكد الحكومة البوليفارية من جديد تأييدها لوجود دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، داخل حدود معترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. كما نؤكد من جديد تأييدنا لقبول فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة مع كامل الحقوق.

إننا نشعر بالقلق إزاء التهديدات المثيرة للحرب من قبل حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران. إن شن هجوم عسكري على الأمة الفارسية ستكون له عواقب وخيمة على السلام العالمي. ونحن نقر بالحق السيادي لجمهورية إيران الإسلامية في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن احترام الثقافات والأديان يضمن التعايش السلمي بين البشر جميعا. وخلال أزمة الرأسمالية ، شاهدنا مرة اخرى في البلدان الغربية تصاعدا للكراهية العنصرية وكراهية الأجانب

والعداء للثقافات والأديان الأخرى. وبطبيعة الحال، أثار الفيلم المسيئ للنبي الكريم محمد والإسلام الاحتجاجات بين الشعوب المسلمة. وهذه التعبيرات المعادية للإسلام ليست عشوائية؛ فهي جزء من المناخ السياسي والايدلوجي الذي يغذي الكراهية ضد أولئك المختلفين.

وإننا نأسف لاستخدام حرية التعبير للإساءة إلى الأديان وتحقير الأنبياء. فما هي حدود حرية التعبير؟ هل هي حرية مطلقة تسمح للمرء بأن يشوه أعمق معتقدات الناس ومشاعرهم الدينية؟ إن فنزويلا ترفض مظاهر الكراهية ضد المسلمين، وتدعم الحوار بين الثقافات والحضارات التي تهدف إلى تعزيز السلام والأخوة بين البشر. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى احترام حرمة المباني الدبلوماسية وكرامة الحياة البشرية.

تواصل الولايات المتحدة حصارها الاقتصادي والمالي الإجرامي على الشعب الكوبي الشقيق. وتؤكد فنزويلا تضامنها مع حكومة جمهورية كوبا وتطالب بوضع حد لتلك التدابير القسرية الانفرادية. ومما يدعو للسخرية أن بلدا يمارس إرهاب الدولة ويأوي الإرهابي المعروف ليوس بوسادا كاريليس، يدرج كوبا على قائمة البلدان التي تدعم الإرهاب. إننا نطالب بإزالة كوبا من ذلك التصنيف التعسفيالذي لا يهدف سوى إلى تبرير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على شعبها.

وتُقدر فنزويلا كل الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة لتحسين قدراتها على القيام بالوساطة في حالات الأزمات التي يمكن أن تكون لها عواقب سلبية على السلام والاستقرار الدوليين. وينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف بطريقة محايدة وغير منحازة، بهدف تعزيز قدرتها على الوساطة في الحالات التي يطلب منها طواعية وصراحة أن تفعل ذلك من قبل الأطراف المشاركة في النزاعات الدولية. ولدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خبرة قيّمة للغاية في استخدام الحوار والوساطة لتسوية المنازعات. وفي السنوات الأخيرة، قدمت مجموعة ريو إسهاما كبيرا في المساعدة على وضع حد للنزاعات المسلحة الفظيعة في أمريكا الوسطى، كما ساعد إتحاد دول أمريكا الجنوبية في منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقتنا.

وترحب فنزويلا بإعلان رئيس كولومبيا، الدكتور خوان مانويل سانتوس، أن المفاوضات ستبدأ بين حكومته والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك)، بهدف تحقيق السلام المستقر والدائم. وتشارك فنزويلا وكوبا وشيلي والنرويج في دعم عملية الحوار، بموجب اتفاق بين السلطات الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وتدعم الحكومة البوليفارية السلام والمصالحة من أجل الشعب الكولومبي.

كما تدعم فنزويلا حق جمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. ونجدد دعوتنا إلى المملكة المتحدة لبدء المحادثات مع ذلك البلد الشقيق في أمريكا الجنوبية من أجل التوصل إلى حل تفاوضي وسلمي للنزاع.

وستجرى يوم الأحد ٧ تشرين الأول/أكتوبر انتخابات ديمقراطية في فنزويلا لانتخاب رئيس الجمهورية. وستكون شفافة وذات مصداقية لأنه، كما قال رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر قبل بضعة أيام، لدينا أحدث نظام انتخابي في العالم. ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٢ ، أجرينا ١٤ انتخابات وطنية نظيفة، وهذا رقم قياسي عالمي في المشاركة السياسية. ويجب أن نحذر، هنا في هذا المحفل، بأن العناصر المناهضة للديمقراطية الوطنية وبتحالف مع المصالح الأجنبية، تحاول استخدام العنف من أجل تخريب إرادة الشعب. ومع ذلك، فان الشعب الفنزويلي على استعداد مرة أخرى للدفاع عن إنجازاته الديمقراطية والثورية.

إن فنزويلا بحاجة إلى معارضة ديمقراطية، والتعددية والتنوع يتعايشان في ظل الديمقراطية. والسلام هو السبيل الوحيد لوطن سيمون بوليفار. ويضمن الرئيس هوغو تشافيز فرياس استمرارية سياستنا الخارجية السيادية والداعمة، التي تركز على تعزيز وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحسين التعاون مع شعوب بلدان الجنوب، وتبني عالما متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز، دون فرض الهيمنة الإمبريالية. وبالمثل، يضمن استمرارية السياسة الوطنية القائمة على العدالة الاجتماعية.

والنجاحات التي حققتها الثورة البوليفارية واضحة. فقد حققت فنزويلا الغايات التي حددها الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥، وانخفض عدد الأسر التي تعيش في الفقر المدقع بشكل كبير من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠١٠. و معدل الإستثمار الاجتماعي في بلدي من بين أعلى المعدلات في العالم.

ولدى فنزويلا أعلى حد أدنى للأجور في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووفقا لمعامل جيني، فإن بلدنا يتسم بأعلى معدل للمساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فنحن نحتل المرتبة العاشرة بين أفضل شعوب العالم من حيث التغذية. ويأتي بلدنا في المرتبة الخامسة بين أعلى نسب للالتحاق بالجامعات على نطاق العالم. وتقدم خدمات التعليم والرعاية الصحية مجانا للمواطنين. ويتمتع جميع الفنزويليين، دون استثناء، بحق الحصول على تلك الحقوق.

وقد حققت تلك الإنجازات الاستثنائية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الديمقراطية القائمة على المشاركة، التي يراعى فيها الاحترام الكامل للحقوق المدنية والسياسية على نحو لم يحدث من قبل في تاريخ بلدنا. واستعاد الشعب الفنزويلي سيادته وحقه في تقرير مصيره. وفي الوقت نفسه تستمر الثورة من أجل الحرية والعدالة والمساواة. تلك هي الثورة البوليفارية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فينس هندرسون، رئيس وفد دومينيكا.

السيد هندرسون (دومينيكا) (تكلم بالإنكليزية): أود باسم حكومة وشعب كمنولث دومينيكا أن أهنئ سعادة السيد يريميتش على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأن أتمنى له كل التوفيق. ونعرب أيضا عن تقديرنا وامتناننا لسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، على الطريقة القديرة التي ترأس بها الدورة السادسة والستين.

لقد عقدت الدورة السابعة والستون للجمعية العامة في وقت نواجه فيه تحديات شتى – أثر تغير المناخ، الصراعات المدنية، الجوع، الفقر، بالإضافة إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المزمنة غير المعدية. ومع ذلك، فإن تلك التحديات تقابلها فرص هائلة جراء التقدم السريع المحرز في مجال العلوم والتكنولوجيا، فضلا عن تحقيق مستوى غير مسبوق من التعاون الدولي.

وبالتالي، فنحن بحاجة إلى الإرادة السياسية التي تمكننا من تسخير تلك الفرص لصالح شعوبنا. ويقتضي ذلك بالضرورة،تحويل المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة،بما في ذلك أجهزتها ووكالاتها، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كي تكون أكثر إنصافا وشمولا. ويجب أن يدعم تلك التغييرات تحوّل في نظم إنتاجنا واستهلاكنا، إلى جانب إنشاء نظام اقتصادي جديد قائم على مبادئ الإنصاف وتباين المعاملة على أساس التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان، وخاصةً ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأنا واثق من أننا سنكون قادرين – بفضل نهج كهذا – على التغلب على تلك التحديات بواسطة نظام فعال متعدد الأطراف.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ولا يزال الاستهلاك غير المستدام ونظم الإنتاج اللذان يستنفدان موارد العالمويسهمان على نحو متزامن في ظاهرة الاحترار العالمي يشكلان تهديدا رئيسيا لبقاء المجتمعات التي تقطن قريبا من محيطات العالم. وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) جهدا يستحق الثناء من جانب المجتمع الدوليلتقييم الأثر الإنساني على موارد الأرض، إلى جانب الالتزام بعكس الاتجاه الحالي. غير أن الوثيقة الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نريد'' (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) لا ترقى إلى مستوى توقعاتنا. ومع ذلك، فإنها لا تزال تشكل نشاطا مستمرا، وتوفر منبرا مفيدا للمناقشة الجارية بشأن القرارات المتعددة الأطراف المتعلقة بالشواغل المتزايدة ذات الصلة بالتنمية المستدامة. والأهم من ذلك أن الوثيقة الختامية تشير إلى ما يمكن أن ينجزه المجتمع الدولي عندما تستغل الطاقات الجماعية من أجل توفير استجابة دولية.

يسر كمنولث دومينيكا أن ريو+٢٠ قد كرر تأكيد الالتزام الدولي بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب على وجه الخصوص بالاتفاق على عقد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ في منطقة المحيط الهادئ. وفي الواقع فإن من رأينا أن المؤتمر العالمي الثالث سيوفر فرصة لتنفيذ نتائج ريو+٢٠ وبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

وتلتزم دومينيكا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، بالمبدأ الأساسي ، مبدأ الاستدامة البيئية. ويتجلى ذلك عبر نهجنا في مجال التنمية المستدامة باعتبارها ''جزيرة الطبيعة''. وأسهم الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية في زيادة إنتاجنا السياحي، في ذات الوقت الذي يوفر فيه لمواطنينا أحد أجمل الأوطان في كوكبنا. وعلى الرغم من ذلك فإن شدة ضعفنا لا تزال تضعنا تحت رحمة الدول التي تشجع الممارسات والاستخدامات غير المستدامة. وتشمل التحديات نظاما اقتصاديا دوليا يهيمن عليه الأقوياء الذين بالكاد يأبهون للضعفاء. ولكي تبقى التعددية فنحن بحاجة إلى التركيز على تصحيح ذلك النظام المنحاز الهادف إلى إزالة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويؤكد تعرض دومينيكا لآثار الاحترار العالمي إلى حد كبير، التزامنا بنهج متعدد الأطراف، يرمي إلى مكافحة تغير المناخ. ولا يزال أثر تغير المناخ يبدو واضحا بطرق شتى، وينجم عنه مزيد من التحديات لاستمرار بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشكّل الفشل في التوصل إلى نتائج ملزمة قانونا بشأن تغير المناخ حتى الآن مصدرا للقلق الشديد بالنسبة لنا. وفي حين لا يزال النقاش مستمرا، فإن التحديات التي تواجه جزرنا ماضية في الازدياد أيضا.

ومع ذلك، فإننا نتشجع لحقيقة أن المحادثات بشأن المناخ التي اختتمت مؤخرا في بانكوك تمهد الطريق لمحادثات الدوحة التي تجرى وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام. ومع ذلك، لا تزال دومينيكا تؤكد على أهمية توسيع بروتوكول كيوتو وتعديله قبل انقضاء أجله. ويجب الأخذ في الوقت المناسب بوضع خريطة طريق للتوصل إلى وثيقة جديدة ملزمة قانونا على سبيل الاستعجال. ونتطلع إلى محادثات الدوحة التي نتوقع منها الكثير.

ويعتبر استهلاك موارد الوقود الأحفوري لإنتاج الكهرباء أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تغير المناخ. ولاستيراد الوقود الأحفوري أيضا أكبر الأثر على الضعف الاقتصادي للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعليه، فإن معالجة قضايا مسائل الطاقة أمر أساسي في التصدي لتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة. ولا يزال هناك اليوم قطاع كبير

من مجتمعات الجزر النائية والريفية يفتقر إلى خدمات الطاقة الحديثة وبأسعار معقولة.

وعليه، فإن الاقتصادات المنخفضة الكربون في الدول الجزرية الصغيرة النامية توفر فرصة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، في الوقت ذاته الذي تحد فيه من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد. وسيكون بوسع الدول الجزرية الصغيرة النامية تأمين الطاقة عن طريق توليدها من المصادر الطبيعية المتجددة. ويمكن استخدام الأموال المتوفرة جراء تجنب تكلفة استيراد الوقود الأحفوري في تلبية احتياجات التنمية والتكيف. وقد أنشئت لذلك السبب وغيره مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعروفة باسم ”DOCK SIDS“. وتوفر المبادرة حاليا منصة عالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية لمواصلة طموحاتها المتعلقة بالطاقة المتجددة عبر بناء القدرات وتقديم الدعم التقني للدول الأعضاء. وتواصل حكومتا الدانمرك واليابان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي الاضطلاع بدور هام في مجال تحقيق تطلعات تلك الدول إلى الاستقلال في مجال الطاقة وجعلها واقعا ملموساً.

وقد منحت الشراكة التي أبرمت مؤخرا مع مؤسسة كلينتون أملا جديدا لعدد من الجزر التي تسعى بقوة إلى تحقيق تطلعاتها في مجال الطاقة المتجددة.

تشرفت دومينيكا بتولي رئاسة مبادرة ربط قطاع الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالسوق العالمية (رصيف الدول الجزرية الصغيرة النامية). ووفد بلدي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، يؤيد تماما إعلان بربادوس بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي وقعه وزراء ورؤساء وفود تحالف الدول الجزرية الصغيرة في المؤتمر الوزاري الذي عقد في بريدجتاون في أيار/مايو. والالتزامات التي قطعت والأهداف التي حددت لزيادة نسبة الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في محافظ الطاقة هي شهادة على التزام منطقتنا بمبادرة الأمين العام ”الطاقة المستدامة للجميع“. ونحن نهنئ الأمين العام على إطلاق المبادرة، التي انضمت إليها مبادرة رصيف الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلتزم بدعمها بنشاط.

وتواصل دومينيكا، ”جزيرة الطبيعة“، تطوير مواردها من الطاقة الحرارية الأرضية. ويسرنا أن نعلن أن تجارب الحفر التي تم الانتهاء منها مؤخرا في وادي روسو قد أكدت أن مواردنا من الطاقة الحرارية الأرضية يمكن أن تلبي احتياجاتنا المحلية وأن توفر فائضا للتصدير. وسيسمح لنا ذلك بالاستغناء عن استيراد الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء في غضون السنوات الخمس المقبلة، في حين سيخفض أيضا تكلفة الكهرباء لشعبنا. وفي الوقت نفسه، فإن بناء محطة لتوليد الكهرباء لأغراض التصدير إلى مقاطعتي غوادلوب ومارتينيك الفرنسيتين سيوفر مصدرا للدخل بالنسبة للجزيرة. والمفاوضات مستمرة ويُنتظر الانتهاء منها بنهاية عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في محطة الطاقة الأولى في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

وثمة إمكانية لأن تحدث مبادرة دومينيكا للطاقة تحولا في اقتصادها وأن تحسن نوعية الحياة لشعبها. ومن ثم، فإن حكومة دومينيكا، بوصفها وصية على موارد الجزيرة بالنيابة عن شعبها، تضمن أن تدير هذه العملية بشكل مسؤول.

وقد طلبنا المساعدة من بعض أبرز الاستشاريين في العالم ونحصل عليها. وسمح الدعم الذي توفره مبادرة كلينتون للمناخ بالتعامل مع التحديات المعقدة للمشروع. لذلك، نود أن نعرب عن امتناننا للرئيس بيل كلينتون لدعمه المستمر في هذه المبادرة. وبحلول عام ٢٠١٧، نتوقع أن تتم تلبية جميع احتياجاتنا من الكهرباء من خلال مجموعة من المصادر، ألا وهي، الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية. وبحلول عام ٢٠٢٠، نتوقع أن نصدر الكهرباء إلى الجزر المجاورة لنا عبر الكابلات البحرية. ويعني ذلك، مقترنا بممارساتنا في مجال

التنمية المستدامة، أن دومينيكا ستتجاوز الهدف المتمثل في تحييد حجم التلوث بالكربون لتصبح دولة تقل انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون عما تزيله من الغاز من الغلاف الجوي بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى غرار دومينيكا، ينفذ العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مبادرات وطنية للطاقة المتجددة، وقدم ما يزيد على ٢٠ من هذه الدول تعهدات في إطار مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. ومع ذلك، فإن الديون التي لا يمكن تحملها وعدم توفر التكنولوجيا يجعلان من المستحيل بالنسبة لها تحقيق أهدافها. ومن ثم، فإننا ندعو البلدان المتقدمة النمو الأخرى والمجتمع الدولي إلى الانضمام إلى حكومتي الدانمرك واليابان ومبادرة كلينتون للمناخ في شراكة رصيف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى حكومة النرويج في مبادرتها ”الطاقة للجميع“ في تقديم الدعم الحاسم لهذه الدول.

وينبغي للمجتمع العالمي أن يستجيب لصرخات الشعوب التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم، وهي صرخات أُطلقت مؤخرا في بعض الحالات. وينبغي ألا تكون الاستجابة انتقائية أو مبنية على مصالح وطنية ضيقة. وينبغي عدم السكوت على الظلم في أي مكان وأيا كان شكله. وما يسمى الربيع العربي هو تعبير عن استياء الناس. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم رغبات الشعوب وهي تناضل في سبيل إقامة نظمها الديمقراطية، مدفوعة بتطلعاتها.

إن موجة الهجمات التي وقعت مؤخرا على بعثات الولايات المتحدة والعاملين فيها، أو الهجمات على المرافق الدبلوماسية في أي بلد، لا تجدي نفعا للنهوض بقضايا الذين ربما يكونون مهمشين أو الذين يشعرون بالإهانة من قبل أنظمة ديمقراطية أخرى. وبغض النظر عن الأسباب المحتملة للاحتجاجات، يدين كمنولث دومينيكا هذه الهجمات غير المبررة التي أسفرت، للأسف، عن مقتل سفير الولايات المتحدة كريستوفر ستيفنز وزملائه.

بينما يثلج صدورنا الاهتمام الذي حظيت به الصيحات التي انطلقت مؤخرا في بعض أنحاء العالم، ما زلنا نشعر بالقلق لأن صرخات الناس الذين يعانون منذ عقود في منطقتنا من العالم أثارت تعاطفا أقل. فمعاناة إخواننا وأخواتنا في جمهورية هايتي مستمرة، وهو ما يقلق دومينيكا والجماعة الكاريبية بشدة. ونحن ممتنون للبلدان التي استجابت وتلك التي قدمت وتواصل تقديم الدعم لجهود إعادة البناء في هايتي. ومع ذلك، فإننا لا نزال بعيدين عن مساعدة شعب هايتي على الوصول إلى وضع طبيعي يمكنه من التمتع بالضروريات الأساسية للحياة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة لصرخة هايتي وتقديم الدعم في جهود إعادة البناء.

ومنطقة البحر الكاريبي لا يزال يتردد فيها أيضا النداء الذي لم يلق آذانا صاغية من أجل وقف الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على إخواننا وأخواتنا في جمهورية كوبا. وندعو حكومة الولايات المتحدة إلى السماح لشعب كوبا بالاندماج الكامل في النظام التجاري العالمي، لتمكينهم من تحسين حياتهم وللسماح العالم بالاستفادة من إسهاماتهم الهائلة، وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

لا يزال الاتجار بالأسلحة التقليدية والأسلحة والذخائر ونقلها واستخدامها على الصعيد الدولي يهدد السلم والأمن الدوليين. ودومينيكا، شأنها في ذلك شأن الدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية، ليست بمنأى عن هذه الظاهرة المدمرة. ومنطقتنا لا تزال متأثرة بالزيادة في أنشطة العصابات والأنشطة الإجرامية العنيفة الناتجة عن الاتجار بالأسلحة غير المشروعة والمخدرات ونقلها في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، من أمريكا الشمالية إلى الجنوبية. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق لأنه على الرغم من أربعة أسابيع من المداولات الحثيثة والمفاوضات

المكثفة، لم يسفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة عن وضع صيغة نهائية للمعاهدة. غير أننا، مثل بقية زملائنا في الجماعة الكاريبية، نعتقد أن النص الذي قدمه رئيس المؤتمر في ٢٦ تموز/يوليه يوفر مخططا لوثيقة ختامية محتملة. وبوصفنا قادة، فإن مهمتنا الآن هي إنجاز صياغة وثيقة ملزمة قانونا لصالح حماية شعوبنا. ودومينيكا لا تزال متفائلة بإمكانية تحقيق ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ونؤكد مجددا التزامنا بإبرام معاهدة قوية لتجارة الأسلحة.

وتود دومينيكا أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بدور وجهود الأمم المتحدة في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المجتمع العالمي. فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للعديد من الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دومينيكا، معرضة للخطر بشدة بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا. ويرتبط بتلك التجارة غير المشروعة تهريب المخدرات عبر منطقة البحر الكاريبي من أمريكا الجنوبية إلى الشمالية، والذي يشكل تحديات جديدة للحفاظ على السلام والأمن في منطقتنا. وهو يؤكد على الحاجة الملحة إلى وضع صك دولي ملزم قانونا يعالج مكافحة ورصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بين الدول والجهات من غير الدول.

ختاما، لا تزال دومينيكا تتعاون مع الأمم المتحدة وجميع وكالاتها، وكذلك مع الدول الأعضاء كافة، في تعزيز مهمة هذه الهيئة النبيلة التي لا تزال، على الرغم من عيوبها، ذات أهمية بالغة لصون السلام والأمن في العالم. ونؤكد من جديد ثقتنا بمنظومة الأمم المتحدة بوصفها الهيئة التفاوضية والتداولية الرئيسية للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه العالم.

لنرتقي جميعا إلى مستوى المناسبة، ونعقد العزم على جلب السلم والأمن والازدهار لكل ركن من أركان العالم.

وقبل أن أنهي، سيدي، آمل في أن تسمحوا لي، بالنظر إلى أنني المتكلم الأخير، بتوجيه عبارات الشكر إلى المترجمين الشفويين، وباقي موظفي الأمم المتحدة، على عملهم الدؤوب خلال الأسبوع الماضي. إننا نعلم بأن مهمتهم لم تكن سهلة، ونحن نقدر إسهامهم.

فليبارك الله الأمم المتحدة. وليبارك الله فينا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

وقد طلب ممثلون كثيرون التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلَى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بـ ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد باكستان ممارسة حقه في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها وزير خارجية الهند، خلال هذا الصباح (انظر A/67/PV.19).

واسمحوا لي أن ابدأ بالتأكيد على أن الإشارة إلى نزاع جامو وكشمير في البيان الذي أدلى به الرئيس الباكستاني (انظر A/67/PV.7) لم يكن بدون مبرر. واسمحوا لي أيضا أن أوضح تماما بأن جامو وكشمير لا تشكل جزءا من الهند، و لم تكن كذلك أبدا. سأقتبس الآن مقتطفا ذا صلة من بيان الرئيس.

”يظل موقفنا المبدئي بشأن النزاعات الإقليمية حجر الأساس لسياستنا الخارجية. وسوف نستمر في دعم حقوق شعب جامو وكشمير في أن يختاروا سلميا مصيرهم وفقا لقرارات المجلس الصادرة منذ فترة طويلة بشأن هذه المسألة. ولا تزال كشمير رمزا لجوانب فشل منظومة الأمم المتحدة، بدلا من جوانب قوتها. إننا نرى

أنه لا يمكن التوصل إلى حل لتلك المسائل إلا في بيئة يسودها التعاون.

”ونرغب من خلال تطبيع العلاقات التجارية في كتابة قصة نجاح لإقليم جنوب آسيا. وسيوفر ذلك بيئة تفيد بشكل متبادل بلدان إقليمنا“.

هذا ما قاله الرئيس الباكستاني لا أقل ولا أكثر.

السيد سهرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، قدم وفد غربي ادعاء ضد البرنامج النووي الإيراني. ووجهت بعض الدول الغربية الأخرى نفس الاتهام أيضا، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة. في إطار ممارسة حقنا في الرد، أود أن أدلى بالبيان التالي.

على غرار باقي أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لدى جمهورية إيران الإسلامية حق غير قابل للتصرف فيتطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز. وإيران مصممة بحزم على ممارسة ذلك الحق بالكامل. وفي نفس الوقت فإننا ملتزمون تماما بتعهداتنا المترتبة علينا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتزامنا بعدم الانتشار باق كما هو.

إن الأنشطة النووية لبلدي كانت ولا تزال على الدوام موجهة حصرا للأغراض السلمية. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا وتكرارا عدم تحويل مسار استخدام المواد النووية المعلنة في إيران. ووفقا لالتزامات إيران بموجب اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإنها تتعاون بشكل كامل مع الوكالة. وتخضع جميع أنشطتنا في مواقعنا النووية لمراقبة كاميرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدار ٢٤ ساعة، ويزور مفتشو الوكالة المقيمون المواقع بانتظام، ويقيسون حاويات اليورانيوم المخصب ويضعون الأختام عليها.

ذكر المدير العام للوكالة، في جميع تقاريره ذات الصلة، بما في ذلك أحدث تقرير له صدر في ١٣ حزيران/يونيه، أنه

”لا تزال الوكالة تتحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في المرافق النووية والأماكن الواقعة خارج المرافق التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها“ .

ولذلك، من الواضح أن تلك المزاعم التي تعود لدوافع سياسية ليس لها أي أساس. ويتمثل الهدف من وراء تلك المطالبات، التي قدمها عدد قليل من البلدان الغربية التي هي إما دول حائزة للأسلحة النووية، أو تحت المظلة النووية، في محاولة صرف الانتباه عن سجلها الحافل بعدم الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبدلاً من توجيه مزاعم لا أساس لها من الصحة، تنفي الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، يتعين عليها الامتثال لالتزاماتها القانونية، المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خصوصا من خلال تحميد تحديث ترساناتها النووية، والسحب الفوري لأسلحتها النووية من بلدان أخرى، والإحجام عن تقاسم الأسلحة النووية وعن التعاون مع دول غير أطراف في معاهدة عدم الانتشار، والتخلص من جميع أسلحتها النووية.

وعلاوة على ذلك، يشكل التركيز الذي لا مبرر له لتلك البلدان الغربية على البرنامج النووي الإيراني وصمتها القاتل في نفس الوقت عن الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل، التي بحوزة النظام الصهيوني، نفاقا تاما. ولا يشكل البرنامج النووي الإيراني السلمي الخالص تهديدا. ويتمثل الخطر الوحيد الذي يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين في النظام الصهيوني، الذي يملك أكثر من ٢٠٠ رأس نووي وهو الوحيد في الشرق الأوسط، الذي ليس طرفا في معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية. إن النظام الإسرائيلي هو أكبر مصدر لانعدام الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه، الذي يحاول وضع خطوط حمراء أمام الأنشطة النووية السلمية للآخرين، بينما هو في حد ذاته، ولثقته بحاميه الأكبر، قد خرق كل الخطوط الحمر، خلال تاريخه، وارتكب كل أنواع الجرائم، من جريمة العدوان إلى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، بل ولا يزال حتى يهدد البلدان الأخرى.

يجب على ذلك النظام الانضمام إلى جميع المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وخصوصا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون شروط أو المزيد من التأخير، وجعل جميع أنشطته النووية متوافقة مع اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والامتثال الكامل لجميع التزاماته الدولية.

وفي الختام، أود التأكيد على أن إيران، بينما تتأهب للدخول في مفاوضات جادة وبناءة مع الأطراف المعنية، على أساس العدالة والاحترام المتبادل، ودون شروط مسبقة، فإنها لن تساوم ابدا على حقها غير القابل للتصرف في استخدامالعلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك حقها الطبيعي في تطوير دورة وطنية للوقود النووي.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية) :آخذ الكلمة ردا على إشارات الوفد الباكستاني التي لا مبرر لها بخصوص ولاية جامو وكشمير الهندية، التي هي جزء من الهند، وكانت دائما جزءا منها. ومن المفارقات صدور تلك التعليقات عن ممثل بلد لا يزال يحتل بشكل غير قانوني جزءا من ولاية جامو وكشمير الهندية. وتشكل تلك الإشارات تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية للهند. ونحن نرفضها بالكامل.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم ممارسةً لحق الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية أرمينيا اليوم في الجلسة التاسعة عشرة، في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة.

من الواضح أن البيان الذي أدلى به وزير خارجية أرمينيا يقدم مثالا آخر على الأكاذيب المحضة. ويدل أيضا على مساعي أرمينيا المتواصلة لخلق انطباع خاطئ عن الحالة الميدانية، ولصرف انتباه المجتمع الدولي عن الحاجة الملحّة إلى معالجة المشاكل الرئيسية الناجمة عن العدوان المستمر ضد أذربيجان من قبل تلك الدولة العضو. ومع ذلك، فسرعان ما يتهاوي ذلك الجهد الذي لا طائل منه، مثل بيت من الورق، في مواجهة الحقائق التي تشهد على حالة ميدانية مغايرة تماما.

ووقع وزير خارجية أرمينيا في فخ نسيانه المعتاد أثناء محاولته انتقاد البلدان المجاورة وتقديم المحاضرات إليها. وإلا لكان قد تذكّر أن بلده قد شن الحرب والعدوان على أذربيجان، وارتكب جرائم التطهير العرقي وغيرها من الجرائم الشنيعة ضد سكانها المدنيين أثناء الحرب. والأهم من ذلك أنه صمت عن حقيقة أن أرمينيا هي التي استخدمت القوة العسكرية لاحتلال الأراضي الأذربيجانية وليس العكس.

ومن الغريب أن يعتقد وزير خارجية أرمينيا أن بلده والمجتمع الدولي على اتفاق بشأن مسألة إقليم داغليق غاراباخ، وأن موقف أرمينيا يتمشى مع الوثائق المعتمدة من قبل المنظمات الدولية. وغني عن القول إن الأساس الذي يقوم عليه النظام القانوني الدولي بأسره سينهار إذا ما حدث ذلك. ولا غرو أن كلام الوزير الأرميني يمثل تزويرا واضحا أصبح بمثابة سمة لكبار المسؤولين الأرمينيين.

ومن المناسب أن نذكر عدم امتثال الأرمن على نحو مستمر لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي طالبت – في جملة أمور – بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لجميع القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. ويشمل قصر ذاكرة المسؤولين الأرمينيين

العديد من الوثائق والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى التي دعت إلى إنهاء احتلال الأراضي الأذربيجانية. وتشكّل الوثائق الختامية التي اعتمدت في وقت سابق من هذا العام في مؤتمرات القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، التي أيدت موقف أذربيجان على نحو ثابت أحدث تلك الوثائق. وينبغي التنويه بصفة خاصة أن رئيس أرمينيا رفض المشاركة في مؤتمري القمة اللذين عقدهما حلف شمال الأطلسي وحركة عدم الانحياز بسبب النهج الذي اتبعه المؤتمران فيما يتعلق بالصراع، والمبادئ التي يتعين تنفيذها لحله.

ويشمل مثال آخر على ذلك رد فعل المجتمع الدولي مؤخرا على الانتخابات المسماة ''قانونية'' التي أجرتها أرمينيا في إقليم داغليق غاراباخ الأذربيجاني المحتل في تموز/يوليه. وأعربت المنظمات الدولية وفرادى الدول على حد سواء – عبر تصريحاتها واتصالاتها – عن احتجاجها القاطع على ما يسمى انتخابات، وأعلنت أن ذلك العمل الاستفزازي يعتبر باطلا ولاغياً.

ويحتوي بيان وزير خارجية أرمينيا على تعليقات لا أساس لها من الصحة عن زيادة الميزانية العسكرية لأذربيجان. والشكاوى في ذلك الصدد سخيفة بصورة واضحة، لكونها صادرة عن ممثل الدولة المعتدية فيما يتعلق بالقدرة العسكرية للدولة المعتدى عليها. وفي الوقت نفسه، فإن من المعروف جدا أن الإنفاق الدفاعي السنوي لأذربيجان يتمشى مع الزيادة الكلية لميزانية أذربيجان، وأن أذربيجان لا تزال تنفق نسبة أقل بكثير من ناتجها المحلي الإجمالي على جيشها مقارنة بما تنفقه أرمينيا، وأن حجم القوات المسلحة لأذربيجان يتناسب مع عدد سكانها ومساحة أرضها وطول حدودها، ولا يزال أقل من القوات المسلحة لأرمينيا. والواقع أن التحليل المقارن يبين قياسا على حجم سكان أرمينيا، ومساحة إقليمها، وميزانيتها السنوية، ومعدل ناتجها المحلي الإجمالي، أنها أكثر البلدان تسليحا في منطقة جنوب القوقاز من حيث النفقات العسكرية، والمساعدة العسكرية الأجنبية، والأفراد العسكريون، وكمية الأسلحة المشتراة.

لقد كرّس وزير خارجية أرمينيا الجزء الأكبر من بيانه لنقل تحريف تصور بلده عن قضية راميل سافاروف، المتعلقة بحادث وقع أثناء دورة تدريبية نظّمت في بودابست برعاية حلف شمال الأطلسي. وأود أن أشير إلى أن الرد المفصّل على الآراء غير المسؤولة التي أعرب عنها الجانب الأرمني في ذلك الصدد قد وردت في رسالتنا المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الموجهة إلى الأمين العام، وجرى تعميمها في الوثيقة A/66/905.

وإذ يحاول وزير خارجية أرمينيا إثارة تلك القضية بوصفها دليلا على تعصب مزعوم معاد للأرمن فإنه يتجاهل حقيقة أن أذربيجان لا تزال تحافظ على تنوعها العرقي والثقافي خلافا للحال في بلده. وحتى يومنا هذا لا يزال العديد من الأرمن يعيشون، ليس في إقليم داغليق غاراباخ المحتل فحسب، بل أيضا في عاصمة أذربيجان ومدنها الرئيسية الأخرى. وقد أعرب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا – على نقيض ذلك – عن سخطه على دعوة قيادة أرمينيا على نحو مكشوف ومقيت لأفكار التفوق العرقي و عدم التوافق الديني والإثني إلى جانب إبداء الكراهية إزاء أذربيجان والدول المجاورة الأخرى. وقد أعربت هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى مرارا وتكرارا عن قلقها الشديد إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا، والسياسات والممارسات التمييزية المتبعة في ذلك البلد. وينبغي الإشارة إلى أن السياسات والممارسات نفسها تنفذها أرمينيا في أراضي أذربيجان المحتلة. فهناك ارتكبت جرائم التطهير العرقي ضد جميع من لا ينتمون إلى العرق الأرمني، وأنشئ كيان عرقي انفصالي تابع، وهو ليس

سوى نتاج طبيعي لسياسة العدوان والتمييز العنصري في نهاية المطاف.

وقد ثبتت تماما على المستوى الدولي مسؤولية قيادة أرمينيا السياسية والعسكرية عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت أثناء الحرب، فضلا عن اعتراف كبار المسؤولين الأرمينيين بذلك. والواقع أن الشهادة الأكثر إثارة للدهشة قد صدرت عن رئيس أرمينيا الحالي، السيد سيرج سرغسيان نفسه. ففي المقابلة الشخصية التي أجراها معه الصحفي البريطاني توماس دي وال في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وردا على سؤال عما إذا كان ممكنا أن تحدث الأشياء بشكل مختلف، وعما إذا كان نادما على وفاة الآلاف من الناس، أجاب رئيس الدولة الأرمينية بأنه غير نادم تماما، ما دام ضروريا أن تحدث تلك الاضطرابات حتى وإن تعيّنت وفاة الآلاف من الأشخاص. ويتوفر النص الكامل لتلك المقابلة الشخصية عبر شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني لمؤسسة كارنيغي. ويمكن للذين يرغبون في التوصل إلى الحقيقة أن يطلعوا على ذلك النص من الأدلة، إلى جانب العديد من الوثائق الأخرى التي تدحض تماما ما سمعناه اليوم من وزير خارجية أرمينيا.

ويقيناً فإن كل ما ذكرته يقضي على الأساطير التي تصور أرمينيا على أنها كانت ضحية على مر العصور. وفي الواقع، فإن أرمينيا تبيّن من هو الطرف الذي تقع عليه المسؤولية عن تقويض السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي، جراء تجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وعبر مواصلة احتلال أراضي أذربيجان بشكل غير قانوني، وحرمان ما يربو عن مليون من اللاجئين الأذربيجانيين والمشردين داخليا من حق العودة إلى ديارهم بصورة متعمدة، بالإضافة إلى مواصلة الدعوة إلى الأيديولوجية العنصرية، وإساءة تفسير القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

السيد كازهويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر لأخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة. فلم أكن أنوي ذلك، غير أنه لا بد لي من الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل أذربيجان للتو.

فقد استند رد ممثل أذربيجان إلى مزيد من الأكاذيب، ولا تتوافق كلمة واحدة مما قال به مع الحقيقة. فقد أبرز البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم، وزير خارجية جمهورية أرمينيا أمام الجلسة العامة التاسعة عشرة جميع تلك التناقضات – تخفيفا للعبارة –. ولن أخوض في التفاصيل لأشرح أن كل ما حدث قبل ٢٠ عاما لم يكن سوى تعبير عن الحق في تقرير المصير من قبل شعب ناغورنو كاراباخ. وفي الواقع، فقد ووجهت ممارسة ذلك الشعب لحقه الدستوري القانوني تماما بالأعمال العدائية والمجازر والحرب التي شنتها أذربيجان ضد السكان المسالمين.

من ذا الذي يوجه اللوم الى أرمن جمهورية ناغورنو كاراباخ على عدم رغبتهم في العيش في بلد الذين قتلوهم؟

ما من شيء تقوله أذربيجان للعالم من أي منصة كانت يمكن اعتباره واقعياً. بل على العكس من ذلك، إن ما تقوله هو وابل متواصل من الأكاذيب، إلى جانب الكلام العنصري المعادي للأرمن. واعتقد أن استراتيجيتها تتمثل في قول هذه الأكاذيب التي لا تصدَّق وفي تكرارها مراراً بحيث يعتادها الشعب عاجلاً أو آجلاً. وهناك مثل شرقي يقول، ”بغض النظر عن عدد المرات التي تذكر فيها ”تواريخ حلوة“، فإنك لن تشعر، مع ذلك، بالحلاوة في فمك“. إنها مجرد أمنيات. ماذا يمكن للمرء أن يتوقع من بلد يعلن رئيسه صراحة أن الأرمن في العالم هم أعداء أذربيجان؟ أعتقد أن هذا يُعرف بكراهية الأجانب، ويعاقب عليه القانون، على الأقل في بلدي وفي بقية أنحاء العالم المتحضر الذي ننتمي إليه والذي تم إنشاء الأمم المتحدة لإيجاده والاعتزاز به.

وأذربيجان هي البلد الوحيد في العالم الذي يفاخر بنفقاته العسكرية الفلكية. أذكر المرة التي لم تكن فيها ميزانية الدفاع المتزايدة شيئا يعتز به. بيد أنهم ينادون بهذا الموضوع بصوت عال، ويهددون وجودنا في ناغورنو كاراباخ. أذربيجان هي البلد الذي يُعتبر فيه الشخص الذي يقتل أجنبيا، أرمينيا، بطلا قوميا. في بلدي ينال القاتل ما ينص عليه القانون. والقاتل الذي يقتل شخصا نائما لا يتم وصفه كقاتل فحسب، ولكن كجبان. لن يعيش أرميني ذو عقل راجح في باكو، على الرغم من الأمثلة العديدة التي قد يسوقها ممثل أذربيجان عن الأرمن الذين يعيشون في أذربيجان. وحتى بطل العالم في الشطرنج غاري كاسباروف قال مؤخرا إنه لن يذهب إلى باكو أبداً حتى يتم حل مسألة ناغورنو كاراباخ، وتوقف أذربيجان الهستيريا المعادية للأرمن.

إن أذربيجان تستخدم الاسلوب المتمثل في أن أفضل دفاع هو الهجوم الجيد، وتأمل أنه إذا لاموا أي شخص آخر على ما يدينهم العالم به، فإن ذلك سينقذهم. بيد أن أحداً لا يمكنه التلاعب بالرأي العام العالمي، ولا حتى في أذربيجان الغنية بمال النفط. لذلك، ما من أذربيجاني، ولا سيما أي مسؤول أذربيجاني، لديه الحق التاريخي أو الأخلاقي أو القانوني في أن يقول للناس من ناغورنو كاراباخ كيف يعيشون، أو أين يعيشون، أو كيف يكونون مستقلين.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية جيبوتي أمام الجمعية العامة في الجلسة العامة ١٩ التي انعقدت صباح هذا اليوم. لقد فوجئ وفد بلدي ببيان الوزير عن بلدنا.

إن وفد بلدي لا يود أن يسهب في الكلام عن الأحداث التي وقعت عام ٢٠٠٨، لأننا استفضنا في تناول هذا الموضوع في محافل أخرى. بيد أن وفدي يود بطريقة استشرافية أن يؤكد على النقاط التالية بغية وضع الأمور في نصابها.

أولاً، ترغب إريتريا دائماً في إقامة علاقات حسن الجوار مع جيبوتي، على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الاقتصادي.

ثانياً، تتحمل جيبوتي المسؤولية عن المناوشات التي دامت يومين في عام ٢٠٠٨.

ثالثاً، وقّع رئيسا إريتريا وجيبوتي في حزيران/يونيه ٢٠١٠ اتفاق سلام يكلف أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، بالتوسط في النزاع الحدودي.

رابعاً، مسألة أسرى الحرب جزء لا يتجزأ من الاتفاق، ووافق الجانبان على معالجتها. ومما يؤسف له أن هذه المسألة باتت نقطة في الحملة ضد إريتريا في مختلف المحافل، بما في ذلك في مجلس الأمن. وهذا يثير سؤالاً خطيرا حول ما إذا كان الجانب الآخر على استعداد لتسوية هذه المسألة وفقا للاتفاق نصا وروحا، وحول إطالة أمد عملية السلام بلا داع لفترات طويلة.

خامساً، إريتريا وفت تماما بالتزاماتها وفقاً للاتفاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وهي سحبت قواتها من الحدود المشتركة، التي ترصدها قوات حفظ السلام القطرية منذ ذلك الحين.

سادساً، تؤكد إريتريا على الوساطة التي يجريها حالياً أمير قطر كأفضل فرصة لحل المسائل العالقة بين البلدين، مما يمهد الطريق لإقامة علاقات تعاونية وعادية. وما تبقى الآن لكلتا الحكومتين هو الإقدام بحسن نية على تيسير الوساطة التي يقوم بها أمير دولة قطر. ومن المهم الامتناع عن الادلاء بالبيانات التحريضية التي يمكن أن تتسبب بالضرر لعملية الوساطة الجارية. وتؤكد إريتريا أنها سوف تتصرف بحسن نية، وانها ستبقى ملتزمة تماما بعملية السلام.

واسمحوا لي أن اختتم كلامي بالثناء على أمير دولة قطر لدور الوساطة التي يقوم بها. وأود أيضا أن أشيد بحفظة السلام من دولة قطر المنتشرين على طول الحدود المشتركة بين بلدينا.

السيد ضرار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم ردا على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الهند في وقت سابق. إن مركز جامو وكشمير المتنازع عليه قد أرسته قرارات مجلس الأمن ووافقت عليه كل من باكستان والهند. لذلك، إن وصف جامو وكشمير أو أي جزء من أراضيهما كجزء من الهند لا سند له. فشعب جامو وكشمير لم يمارس بعد حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): إن الملاحظات التي أدلى بها وفد أرمينيا للتو، المليئة بالتشوهات وسوء التفسير، تبين مدى بُعد تلك الدولة العضو من الانخراط في البحث البنّاء عن السلام في المنطقة. في الواقع، وفد أرمينيا لم يقدم شيئاً جديداً، وأساء مرة أخرى استخدام حقه في الكلام من على المنصة السامية للجمعية العامة. وفد أرمينيا لم يتجشم حتى عناء الاستماع بعناية إلى ما قلناه، وفضّل بدلاً من ذلك أن يتلو عليكم نصا يحتوي على كلامه القياسي المزيّف.

نتيجة لذلك، استمعنا إلى تعليقات غير ذات صلة بالموضوع وخارجة عن السياق، ويتضح أنها تقصّر في الاستجابة لمطالبنا. وإذ لا نرى أي مبرر لإطالة أمد النقاش حول هذه المسألة في هذه المرحلة من مداولاتنا، نود أن نعرب عن ثقتنا بأن جدول الأعمال السياسي الهدام في أرمينيا لن يتحقق على الاطلاق. ستضطر أرمينيا إلى وقف سياستها الاستفزازية، وكفالة إنهاء احتلال الأراضي الأذربيجانية، والتخلي عن مطالبها الإقليمية حيال الدول المجاورة، وإقامة العلاقات المتحضرة مع جميع بلدان المنطقة.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لممارسة حق الرد، إذ للأسف أثار وفد باكستان مرة أخرى مسألة جامو وكشمير، الجزء لا يتجزأ من الهند. لقد اختار شعب جامو وكشمير سلميا مصيره وفقا للممارسات الديمقراطية، وهو يواصل القيام بذلك. وبالتالي، نحن نرفض مجمل تعليقات ممثل باكستان التي لا سند لها.

السيد كازهويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني الاضطرار إلى أخذ الكلمة للمرة الثانية. وأتساءل حقا عن مدى قوة ذاكرة وفد أذربيجان.

في عام ١٩٨٨، طلب شعب ناغورنو – كاراباخ سلميا الاستقلال عن أذربيجان؛ وتعرض للهجوم من قبل أذربيجان. ونظم الأرمن وسائل الدفاع عن النفس؛ وأطلقت أذربيجان العنان لحرب واسعة النطاق من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤. أوقف شعب ناغورنو كاراباخ عدوان أذربيجان وأعلن استقلال جمهورية ناغورنو كاراباخ. تلك هي الحقائق التاريخية الموجزة التي وقعت قبل وقت غير بعيد وليس من الصعب تذكر هذه الحقائق البديهية الأساسية والتوقف عن قلب كل شيء رأسا على عقب.

إن المعيار الوحيد لقياس صدق كلمات أذربيجان هو مشاركتها في مفاوضات مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والردود الواردة على وثائق بشأن تسوية نزاع ناغورنو كاراباخ التي اعتمدت في أطر مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠١٠ في أستانا والمؤتمرات الوزارية التي عقدت في هلسنكي عام ٢٠٠٨، وفي أثينا عام ٢٠٠٩، وفي ألماتي عام ٢٠١٠ وفي فيلنيوس عام ٢٠١١. وكذلك البيانات الصادرة عن رؤساء البلدان المتشاركة في الرئاسة في إطار مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا عام ٢٠٠٩، وفي مسكوكا عام ٢٠١٠ وفي دوفيل عام ٢٠١١ وخلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لوس كابوس في عام ٢٠١٢ جميعها دليل على ذلك.

ويأتي موقف أرمينيا متمشيا مع تلك الوثائق. وتتحدث أرمينيا والمجتمع الدولي بلغة واحدة فيما يتعلق بمسألة ناغورنو كاراباخ. حان الوقت لتستمع أذربيجان إلى صوت العالم.

وأود كذلك أن أقتبس بيانا آخر ألقاه اليوم وزير خارجية بيلاروس في قاعة الجلسة العامة ٢٠:

”بيلاروس مقتنعة تماما بأن أي محاولة لجعل شخص ما يقوم بشيء ضد إرادته محكوم عليها بالفشل. ألا نتعلم من دروس الماضي؟ على أية حال لا تشكل الأسلحة ولا الثروة أكبر مصدر للقوة على الأرض. لكن تنبع تلك القوة من روح تقرير المصير. وإذا شرعت أمة في المضي في دربها الخاص للتنمية السلمية والمطردة، لا يمكن لقوة خارجية وقفها عن المضي في مساراتها. يمكن للمرء الفوز بمعارك ضد أمة من هذا القبيل، ولكن لن يستطيع الفوز بالحروب إطلاقا“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير ممارسة لحق الرد.

وأقدم الآن بعض الملاحظات الختامية بشأن المناقشة العامة.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد وصلنا إلى نهاية المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وأود أن أشكر جميع المتكلمين على إسهاماتهم الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص لنواب رئيس الجمعية العامة على مساعدتهم وتعاونهم. وأشعر بالامتنان الشديد لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لدعمها وتفهمها. وأعلم أنني لم أكن شخصا يسهل التعامل معه على مدى الأيام القليلة الماضية، وسأحاول التعويض عن ذلك في الأشهر الـ ١٢ المقبلة.

وتشرفت بالترحيب بعدد من القادة الجدد إلى الجمعية العامة لأول مرة والاستماع لهم أثناء تعبيرهم عن مواقف بلدانهم وتطلعاتها. وكوننا استمعنا خلال هذه الدورة إلى آراء أكثر من ١٠٠ من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من ٧٠ من نواب رؤساء الوزراء أو وزراء الخارجية دلالة واضحة على أن الأمم المتحدة لا تزال، على حد تعبير الميثاق، مركزا لتنسيق أعمال الدول. كما يؤكد مرة أخرى على الموقع المركزي للجمعية العامة باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي التمثيلي لصنع السياسات عن طريق التداول.

وكان الموضوع الشامل الذي اخترته لدورة هذا العام ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“. استمعنا، خلال الأسبوع الماضي، إلى بيانات رصينة وبناءة بشأن هذا الموضوع بالغ الأهمية. وحفز ذلك الخطاب المثمر في الجلسات العامة وفي العديد من الأنشطة الجانبية، مما أثار بدوره العديد من المشاورات الثنائية.

عرض بعض المتكلمين مقترحات محددة بشأن كيفية الاستخدام الأفضل للآليات الموجودة. وشملت تلك المقترحات دعوات إلى زيادة الدعم لجهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال حفظ السلام. وأقر عدد من البيانات بالدور المتنامي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى في بعثات الأمم المتحدة. قدمت العديد من الوفود المفاهيم أو الأفكار التي ستدرج في الجهود الشاملة لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأكدت العديد من البيانات أن الأسباب الجذرية الهيكلية تشكل في كثير من الأحيان خلفية للأعراض السياسية المباشرة للتراعات. ودعت إلى اتباع نهج أكثر شمولا لمنع نشوب التراعات وحلها يشمل بصورة كلية حقا اتخاذ تدابير على المدى القصير والبعيد.

وهنأت مجموعة كبيرة من الوفود حكومتي السودان وجنوب السودان على التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل الأمنية، وتعليم الحدود، وتطبيع العلاقات الاقتصادية، وحثتهما على حل المسائل المعلقة.

استمعنا إلى شواغل جدية انطلقت من المنصة بشأن التقلبات الجغرافية الاستراتيجية المتزايدة في العالم وعدم القدرة على التنبؤ بها. وأكد عدد كبير من الوفود على الأهمية الأساسية لاحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. وجرى التأكيد بقوة على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء باعتباره العمود الفقري لتعددية الأطراف الفعالة.

وأكد المتكلمون واحدا تلو الآخر على مواقفهم المتمثلة في أن إرساء احترام سيادة القانون ضروري لتحقيق السلام الدائم في أعقاب النزاعات. ومن شأن ذلك أن يولد المزيد من الحماية الفعالة لحقوق الإنسان ويهيئ الظروف التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والتنمية.

أسفرت المناقشة العامة عن تطابق في وجهات النظر مفاده أنه لا يمكن تحقيق منع نشوب النزاعات، والسلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة إلا من خلال نهج متكامل. تناول العديد من الوفود تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وربطها لا بضرورة زيادة حملات الحد من الفقر فحسب، بل كذلك بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونشأ توافق الآراء بشأن ضرورة تكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وشدد عدد كبير من المتكلمين على ضرورة البدء في التنفيذ السريع لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مؤكدين على الدور الحاسم الذي اضطلعت به دورة الجمعية العامة في دفع العملية إلى الأمام. ويتضمن ذلك وضع قائمة لأهداف التنمية المستدامة واقتراح خيارات بشأن استراتيجية فعالة للتمويل.

وكان تحسين مختلف جوانب الحوكمة الاقتصادية العالمية أيضا أحد المواضيع الأكثر تناولا على نطاق واسع. وجرى التأكيد على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وإضافة إلى ذلك، عززت بيانات العديد من الوفود وجهة النظر المتمثلة في أن الجمعية العامة ينبغي أن تؤدي دورا أكثر بروزا في المناقشات بشأن هذه المسألة، مؤكدة على أهمية عقد اجتماعات في الجمعيةالعامة بكامل هيأتها قبل وبعد أنشطة مجموعة العشرين الهامة. كما أثيرت مخاوف بشأن الشمولية والمساءلة والشفافية.

وأثارت وفود عديدة قضية إقامة دولة فلسطينية. وكان هناك تأييد مدو للحل القائم على وجود دولتين الذي يراعي الشواغل المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك السلامة والأمن. ودعا العديد من المتكلمين إلى استئناف المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى التوصل إلى حل شامل، مما يؤكد على أهمية تعزيز دعم المجتمع الدولي لعملية السلام. ودعا البعض إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر حسما في هذا المسعى.

وشدد العديد من الدول الأعضاء على تأييدهم للتغييرات الديمقراطية التي وقعت في عدد من الدول العربية. كما أعربوا عن مخاوف عميقة من تدهور الأمن وحالة حقوق الإنسان في سوريا. وكان هناك تشجيع لا لبس فيه للجهود الجارية للممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي.

كما أولي اهتمام كبير بمختلف جوانب القضية النووية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وأكد عدد من الوفود على الحق المشروع في استخدام جميع الدول الأعضاء للطاقة النووية والتكنولوجيا في الأغراض السلمية، في حين أكد آخرون على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والضمانات المقررة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها شواغل بالغة الأهمية . وفي هذا السياق، استمعنا إلى رسائل قوية مفادها أن قدرة الأمم على مجرد البقاء على المحك.

كما استجاب المتكلمون إلى ما أطلق عليه الأمين العام العاصفة الكاملة لحالة الضعف التي تجتاح الآن جميع أنحاء

منطقة الساحل. واستمعنا إلى قلقهم بشأن التهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب، ومحاولات الانفصال من جانب واحد، والجريمة المنظمة العابرة للحدود لتحقيق الاستقرار الإقليمي والجهود الإنمائية.

وأُدين الإرهاب إدانة شديدة بجميع أشكاله. وكذلك الشتائم البذيئة التي صدرت مؤخرا ضد الرموز الدينية والمعتقدات، بل أيضا العنف اللاحق، بما في ذلك اغتيال سفير الولايات المتحدة في ليبيا قبل بضعة أسابيع.

لدى افتتاح المناقشة العامة، ركزت على تعزيز الدور التي أود من منتدى تحالف الحضارات الذي ترعاه الأمم المتحدة أن يؤديه في منع نشوب الصراع. أما أهمية تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات والمذاهب فقد كانت موضوعا متكررا في الخطابات. لقد تم التركيز على وضع الحرية الدينية الذي هو دون المستوى المطلوب في أجزاء من العالم بوصفه قلقا متزايدا.

لقد أعربت الدول الأعضاء عن تفاؤل حذر مؤداه أن الصومال كانت تتحرك في اتجاه إيجابي بعد بدايات عديدة باءت بالفشل. وقد صدرت نداءات لكي تضاعف الأمم المتحدة من جهودها لضمان السلم في ذلك البلد، فضلا عن ضمانه في أجزاء أخرى من تلك القارة، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، تم تكريس قدر كبير من الاهتمام للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا مع التشديد على ضرورة إبقاء الموضوع في صدارة جدول أعمال الجمعية العامة.

أثار العديد من الوفود مسألة الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة بوصفها قضايا مبعث قلق كبير. أما تغير المناخ وفقدان التنوع الإحيائي وغير ذلك من التحديات البيئية، فقد تمت مناقشتها أيضا.

لقد شدد المتكلم تلو المتكلم على أهمية الجهود الجارية والرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة وكذلك إصلاح مجلس الأمن. فقد تم التشديد على تحسين أساليب العمل مع تشديد عدة وفود على الحاجة إلى المزيد من الشفافية والتعاون مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بوصفها مسألة حيوية. وعرضت وفود وجهات نظرها بشأن تحسين معاهدة حقوق الإنسان في إطار هيئات منظومة الأمم المتحدة. كذلك شدد المتكلمون على أهمية ضمان حقوق المرأة وتوفير الفرص المتساوية لها. وقد أثيرت أيضا مسائل هامة أخرى من قبيل تعزيز حقوق السكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة.

ولدى افتتاح المناقشة العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ناشدت الدول الأعضاء بأن تثق بقدرتنا لكي نكون متحدين في تفهمنا الكامل لمصيرنا المشترك ولكي يسجل التاريخ لجمعيتنا بأنها جمعية سلام. ولدى استعراض العديد من البيانات التي أُدلي بها، أدهشني العدد الكبير من القواسم المشتركة بشأن طائفة واسعة من المسائل. ومن الواضح أنه لا يزال يتعين التغلب على اختلافات كبيرة في الرأي. ومع ذلك، أعتقد أن هناك مجالا للتفاؤل.

لقد وفر لنا قادة العالم توجيها استراتيجيا بشأن كيفية التحرك قدما في تنفيذ جدول أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. واعتزم في المستقبل مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء واللجان الرئيسية والمجموعات الإقليمية والمجموعات غير الرسمية بشأن برنامج العمل المقترح.

أما الآن، فلنكرس أنفسنا من أجل العمل الشاق الذي ينتظرنا والذي يبدأ يوم غد. فلنكن أكثر شفافية وكفاءة في الكيفية التي ندير بها شؤوننا مستخدمين أفضل استخدام ما هو متاح لدينا من وقت وموارد للدفع قدما بالأهداف المشتركة. فلنعمل بعزيمة وهمة للتوصل إلى حلول توفيقية ولنسعَ جاهدين لتعزيز ثقة أحدنا الآخر، وبقيامنا بذلك نساعد في تحقيق آمال وتطلعات ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة. وأعتقد الآن أننا قد استمعنا حقا إلى المتكلم الآخير في المناقشة العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥.